

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٢

الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم ..... (العراق)

أعطي الكلمة الآن إلى رئيسة مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها، السفيرة إيلين وايت غوميز.

السيدة وايت غوميز (كوستاريكا) رئيسة مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أعرض تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها (A/72/206)، بصفتي رئيسة لهذا المؤتمر الهام. ويسرني أن أبلغ أعضاء اللجنة الأولى أن المؤتمر الدبلوماسي قد نجح في اختتام ولايته بعد مرور سبعة أشهر من اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٥٨/٧١ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

واختتم المؤتمر مفاوضاته واعتمد نص معاهدة حظر الأسلحة النووية - بوصفها أول معاهدة بشأن نزع السلاح النووي يتم اعتمادها في إطار الأمم المتحدة في غضون ٢٠

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٥٢ (باء) و ٩٠ إلى ١٠٦ (تابع)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج العمل، تستمع اللجنة أولا إلى إحاطة من رئيسة مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها، سعادة السيدة إيلين وايت غوميس، السفيرة والممثلة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

وعقب البيان الذي ستدلى به رئيسة المؤتمر ستنتقل اللجنة إلى صيغة المناقشات غير الرسمية لإعطاء الوفود فرصة لطرح الأسئلة. وبعد ذلك، ستواصل اللجنة الاستماع إلى بيانات بشأن مجموعة الأسلحة النووية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



1732314 (A)



نزع السلاح المتعدد الأطراف، وإحراز تقدم نحو تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ثم تقرر آنذاك أن وجود صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية سيكون إسهاما هاما في سبيل نزع السلاح النووي الكامل. وبناء على ذلك، مضت الجمعية العامة بحزم إلى الاستفادة من إحدى الأدوات المتاحة لها، وهي وضع الصكوك القانونية. وكانت لديها ولاية واضحة في التفاوض على صك لحظر الأسلحة النووية يعزز الهيكل الحالي ويكمله، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من مكونات النظام. وينبغي أن يكون شاملا وقادرا على الاستجابة للطابع الملح للسياق الدولي. وكان عليه أن يؤدي في أقرب وقت ممكن إلى إنشاء حظر قاطع يشمل أيضا معايير للقضاء التام على الأسلحة النووية.

هناك عوامل عديدة أدت إلى نجاح هذا المؤتمر وشكلت معالم هامة عند النظر في مستقبل المفاوضات المتعددة الأطراف داخل المنظمة. وأود أن أتطرق إلى بضعة منها. لقد تمكن المؤتمر من النظر في المسائل الإجرائية منذ اليوم الأول، وهو مؤشر على النجاح الذي أرسى أسس إجراء حوار موضوعي وبناء. وقبل كل شيء، استفاد المؤتمر من الاقتناع العميق الذي أعربت عنه جميع الوفود بوجود شعور بالالتزام الأخلاقي والمعنوي فضلا عن وجود تصميم سياسي قوي، كان ثمرة ٧٠ عاما من بناء الزخم في العملية التي نعرفها باسم المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوصلو وناياريت وفيننا، والذي أدى إلى ظهور سبل تفكير جديدة، وقيادة جديدة، ومذاهب ونهج سياسية واستراتيجيات، وقوة متنامية لعملية تضم أصحاب المصلحة المتعددين. وكانت هذه نتيجة ناجحة للمؤتمر وهدفها جيدا لعملية الأثر الإنساني.

اعترفت لجنة نوبل بجانب أساسي عند منحها جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧ وهو الدينامية الاستثنائية التي أظهرها مواطنو

عاما الماضية. وفتح الأمين العام باب التوقيع على المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر وبلغت التوقيعات اليوم عليها ٥٣ توقيعاً، ما لم تضاف إليها توقيعات أخرى مؤخرا، وثلاثة تصديقات عليها. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ منحت لجنة نوبل النرويجية الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية جائزة نوبل للسلام لدورها في تخفيف العواقب الإنسانية للأسلحة النووية على مواطني العالم، ولإسهامها في تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية. وأود أن أتقدم بأحر التهاني للحملة الدولية على هذا الإنجاز، وأن أعرب عن إشادتي بالمؤتمر الدبلوماسي بكامله للنجاح في الوفاء بولايته المسندة إليه من قبل الجمعية العامة.

ولا شك أن عام ٢٠١٧ سيدون في التاريخ بوصفه معلما بارزا في جهودنا الرامية إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية، وهو أحد أهداف الأمم المتحدة، فضلا عن كونه واجبا أخلاقيا وسياسيا وقانونيا للمجتمع الدولي بأسره، وتلتزم به جميع دول العالم. ولتوفير بعض السياق، يجب علينا أن نتذكر أن الأمم المتحدة قد عملت بصورة فعالة في عام ٢٠١٥ من حيث مسؤوليتها التاريخية عن التوصل إلى اتفاقات بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة.

ولذلك كان من الطبيعي أن تدرج المنظمة مسألة الأسلحة النووية في العمليات السياسية الكبرى في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجريها، والتي تشكل، إلى جانب تغير المناخ، أكبر تهديد وجودي تواجهه البشرية.

في عام ٢٠١٦، كانت الجمعية العامة رائدة في عقد هذا المؤتمر الدبلوماسي في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة التي تواجه فيها البشرية بقلق تصاعد التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الخلفية الحالية على الصعيد الدولي، قررت صراحة أنه من الملح أكثر من أي وقت مضى إيلاء مزيد من الاهتمام إلى مسائل نزع السلاح، ومنع الانتشار، وتشجيع

للأفراد والذخائر العنقودية، على سبيل المثال لا الحصر. وتبين لنا الخبرات الدولية أنه من الضروري تطوير القواعد القانونية لتنظيم سلوك الدول ومن واجب المجتمع الدولي إنشاء مثل هذه القواعد من أجل تحقيق التغييرات الاجتماعية التي نسعى إليها. أود أن أوجه اهتمام اللجنة إلى عدد من الجوانب الأساسية للمعاهدة. لقد أوفى المؤتمر بولاية الجمعية العامة من خلال إدراج حظر شامل وصريح وقوي وواضح في المعاهدة يغطي مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية. وتعهدت الدول بألا تقوم، تحت أي ظرف من الظروف، بتطوير الأسلحة النووية أو غيرها من وسائل التفجير النووية الأخرى أو اختبارها أو إنتاجها أو صنعها أو حيازتها بأي شكل من الأشكال، أو امتلاكها أو تكديسها. وعلاوة على ذلك، لن تقوم الدول الأطراف بنقل هذه الأسلحة أو الأجهزة، أو استخدامها أو نشرها في أراضيها.

تشكل قاعدة الحظر هذه حجر زاوية يستلزم بشكل حاسم وجود ابتكارات نوعية ومتعمقة في الطريقة التي نتناول بها التدابير الخاصة بنزع السلاح النووي والنظر فيها ومناقشتها واعتمادها. وكما ذكر الأمين العام عندما افتتح جلسة التوقيع على المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، تشكل المعاهدة خطوة هامة نحو تحقيق الهدف العالمي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وستنشط الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

وفي سياق ولاية المؤتمر التي تنص على أن المعاهدة تتجاوز الحظر لتوحي قواعد للقضاء على المخزونات النووية في المستقبل، كان من الضروري وضع قواعد ذات سمات خاصة، أي حظر يحمي نحو نزع السلاح التدريجي. وهذا هو السبب في أن المواد من الثانية إلى الرابعة تتضمن التزامات رئيسية بحيث يمكن لجميع البلدان، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تنضم إلى المعاهدة وأن تجري عمليات نزع سلاح ضمن الالتزامات

العالم في عملية المفاوضات، وجسدتها العديد من منظمات المجتمع المدني. وقد وفر هذا فرصة لإجراء حوار تفاعلي وتعاون حقيقي بين المجتمع المدني والوفود الرسمية. ومن هذا المنطلق، عقدت الرئاسة حوارا غير رسمي مع حلقات تفاعلية بين الوفود والخبراء، والأكاديميين والعلماء المعتمدين من قبل المجتمع المدني.

وكان هذا الابتكار ناجحا، لأنه أدى إلى النهوض بالمناقشة، وتلقت الوفود مشاركات تقنية وأكاديمية وعلمية كبيرة، وشعر المجتمع المدني بدافع خاص لتغيير دوره التقليدي إلى دور يتسم بالتعاون والمساهمة بالخبرات التقنية والإلهام. وستؤدي هذه التجربة الناجحة وغير المسبوقة إلى تغيير الطريقة التي نعمل بها في المحافل الدولية، لا سيما فيما يتعلق بهيكل نزع السلاح، وستضفي شعورا ينم عن التفاؤل ووحدة الهدف والشفافية وامتلاك زمام العملية. وبصفتي رئيس المؤتمر، يسعدني أننا تمكنا من المساعدة على تيسير إنشاء طريقة عمل جديدة سينظر إليها باعتبارها آلية فعالة لتحقيق مشاركة العديد من الجهات المعنية. كما أود أن أشير إلى دور الأوساط الأكاديمية في المؤتمر والمنظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دعم العمل الذي تضطلع به الرئاسة.

إن نجاح المؤتمر في الإسراع في التفاوض واعتماد نص معاهدة لا يفى بالولاية المحددة له بموجب القرار ٢٥٨/٧١ فحسب، بل ويساعد أيضا على وضع أهداف والتزامات منصوص عليها في القرار ١ (د-١) الذي اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٤٦، وفي المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما يسد الثغرة القانونية التي حددتها الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ (A/51/218، المرفق).

ونذكرى أن هذا النهج المتمثل في اعتماد قواعد الحظر لمكافحة مشاكل المجتمع الدولي قد أثبت أنه الطريق الفعال للمضي قدما في التعامل مع نظام الفصل العنصري، والتمييز العنصري، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والألغام المضادة

وتنص المعاهدة أيضا على القرارات التي لا يزال يتعين اتخاذها بشأن جوانب من النظام تحتاج إلى تنمية في المستقبل، كإنشاء أمانة عامة أو وكالات لتشجيع إنشاء سلطة دولية مختصة. كما ندرك أيضا الابتكار الذي يطبع الأحكام المتعلقة بمساعدة الضحايا، والتي تتماشى مع القانون الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي التي تعترف بالمسؤولية عن مساعدة الدول الأطراف المتضررة، وتطبيق تدابير المعالجة البيئية والتعاون والمساعدة الدوليين.

إن مخاطر حدوث تفجير نووي، سواء أكان عرضيا أم متعمدا، فإن عواقبه الإنسانية المدمرة تدفعنا إلى المضي قدما بسرعة وعزم على طريق نزع السلاح النووي. لذلك، أدعو إلى الإسراع في دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. ولتحقيق ذلك، أحض أولاً الدول التي وقعت بالفعل على المعاهدة إلى التعجيل في عملية التصديق. وأدعو البلدان التي تفاوضت بشأن المعاهدة ومكنت من اعتمادها، ولكنها لم توقع عليها بعد، إلى تكثيف المناقشات الداخلية، بحيث يكون لدينا ١٠٠ دولة موقعة في أقرب وقت ممكن. وأحض البلدان الـ ٥٣ التي تخلفت عن توقيع المعاهدة إلى تكييف خطابها السياسي وأعمالها مع الالتزامات والمفاهيم والمعايير التي باتت تشكل بالفعل جزءا من المعاهدة.

يجب إيلاء الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة من المعاهدة اهتماماً خاصاً، أي بذل الجهود، وحث الدول غير الموقعة على الانضمام إلى المعاهدة وتعزيز المعايير المنصوص عليها في أحكامها. من الأساسي لإحراز تقدم المضي قدما، وتعزيز الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وبطبيعة الحال، فإن هدفنا هو التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، للشروع في أعمال اجتماع الدول الأطراف، بهدف تطوير النظام داخليا من ناحية وضمان استكمال المعاهدة لهياكل أخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار

القانونية المنشأة، بما في ذلك وقف تشغيل الأسلحة النووية على الفور والتخلص منها في الدولة المعنية، وتدميرها في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز الموعد النهائي الذي سيحدده الاجتماع الأول للدول الأطراف وفقا لخطة ملزمة قانونا وبمواعيد نهائية محددة للقضاء على برنامج الأسلحة النووية الخاص في الدولة الطرف بشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

ويشمل ذلك إزالة لا رجعة فيها لجميع المنشآت التي تستخدم الأسلحة النووية أو تحويلها، والتعاون مع وكالة دولية مختصة خلال عملية التحقق.

ثمة جانب مهم جدا في عملية التفاوض تمثل في الوفاء بالولاية من خلال ضمان إكمال هذه المعايير القانونية للهيكل الحالي لعدم الانتشار ونزع السلاح وتعزيزه. لذلك، كانت الوفود حذرة جدا إزاء ضمان أن تكمل الأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

بالمثل، تتناول المادة الثالثة من المعاهدة الصلة بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يكفل، على الأقل، أن تفي الدول مستقبلاً بالتزاماتها بضمانات الوكالة النافذة. كما تنص صراحة على إمكانية زيادة تعزيز هذه الالتزامات في المستقبل من خلال صكوك من المحتمل أن تكون مفيدة وأكثر أهمية. ولذلك، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية تعزز نظام ضمانات الوكالة وتكمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

أخيرا، أود الإشارة إلى أن الإطار المؤسسي للمعاهدة يشمل مجموعة واسعة من المهام التي لم تحدد بعد. وفي اجتماع الدول الأطراف، تلوح فرصة لوضع صكوك أو بروتوكولات بشأن تدابير القضاء على برامج الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه بحلول المواعيد المحددة، فضلا عن وضع بروتوكولات إضافية للمعاهدة.

زخماً، على الصعيدين الوطني والعالمي، مما سيؤدي إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، بأمل أن يصبح صوت جميع البلدان، في غضون بضعة سنوات فقط، وصوت المعاهدة موحداً، أي صوت البشرية، التي هدفها البقاء كنوع بشري والعيش في عالم خال من الأسلحة النووية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر رئيسة مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، على البيان الذي أدلت به.

وفقاً للممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لمنح الوفود فرصة لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو من خلال جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية.

عُلفت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٥

**السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** تشارك المكسيك في هذه المناقشة المواضيعية اليوم بعاطفة جياشة عقب القرار الناجح بمنح جائزة نوبل للسلام للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية. وهنا تعرب المكسيك عن تقديرها لجهود الحملة وتهنئ أيضاً نشطاءها المسلم بدعمهم القيم لجهود نزع السلاح النووي. وتتشرف بتشاطرننا هدفهم المنشود في السنوات الأخيرة.

تبرز الجائزة الممنوحة للحملة الدور الأساسي الذي يضطلع به المجتمع المدني مع الدول في التعزيز الفعال للمواضيع والمبادرات المتعددة الأطراف المتصلة بأنبال القضايا الإنسانية. فالجائزة اعتراف بدور التوعية بالعواقب الوخيمة الناجمة عن وجود الأسلحة النووية. ونغتنم الفرصة أيضاً الآن للإعراب عن تقديرنا لشركائنا وأصدقائنا من النمسا وأيرلندا والبرازيل ونيجيريا وجنوب أفريقيا على كل ما بذلوه من جهد خلال السنوات الأخيرة في مهمتنا المشتركة.

من ناحية أخرى. وأثني على كلمات الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، عندما قالت إنه يجب أن نتخلى عن نهج ثنائي متعارض بين معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إحدى المهام الرئيسية التي تنتظرنا وضع نهج قائم على المبادئ يضم جميع عناصر الهيكل الحالي. فلا يمكننا الاستمرار في العمل في معزل عن بعضنا البعض. بل على العكس، ينبغي تعزيز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار بمختلف العناصر المعيارية والمنتديات والعمليات والمفاوضات. ويجب تقدير القيمة المضافة لكل عنصر من هذه العناصر على التوالي، مع وضوح الغاية، صوب تحقيق نهج شامل. وأدعو الأوساط الأكاديمية، والأوساط العلمية والخبراء المستقلين إلى الإسهام في تلك العملية بالأفكار والتحليلات والمقترحات المحددة لوضع نهج قائم على المبادئ لهيكل نزع السلاح وعدم الانتشار وتنشيطه.

وعلى نفس المنوال، من الآن وحتى بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، أدعو الأوساط الأكاديمية والعلمية إلى الإسهام بقوة من خلال الدعم التقني والمقترحات، بغية إثراء أساس مناقشتنا المفاهيمية، التي سيطورها مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، فيما يتعلق بوضع القواعد والمسائل الداخلية التي يتعين تحديدها لتكون متسقة مع بقية الهيكل.

في الختام، أود أن أشكر جميع الوفود وممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية على الجهود الجبارة التي بذلت. كما أود أن أشكر نواب الرئيس وميسري المؤتمر على دعمهم المستمر لعمل الرئاسة، فضلاً عن موظفي الأمانة العامة والأمين العام.

لا يسعني أن أنهي كلمتي من دون الإعراب عن تقديري لجائزة نوبل للسلام التي حاز عليها المجتمع المدني لمساهمته في هذه العملية وفي نزع السلاح النووي بوجه عام. ونأمل من الجائزة والاعتراف الذي تحظى به أن يُعطي أيضاً المناقشات

ولا رجعة فيها من الواضح أن تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح النووي وتوطيده يشكّلان أولوية في جدول الأعمال الدولي في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

من الواضح اليوم أن معظم المجتمع الدولي يتشاطر هذا الرأي. وتقتضي مصالحتنا الجماعية في الأمن الدولي أن نتخذ إجراءات حاسمة من أجل التذكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكما هو الحال في كل عام، ستواصل المكسيك إلى جانب أستراليا ونيوزيلندا، التشجيع على بدء نفاذ المعاهدة من خلال قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦). ومرة أخرى تهيئ المكسيك بالدول التي لا مناص من توقيعها وتصديقها من أجل بدء نفاذ المعاهدة العمل على الانضمام إليها من دون مزيد من التأخير.

وتشجّب المكسيك وتدين بأشد العبارات التجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعمليات إطلاقها للقذائف. وتشكّل هذه الأعمال الطائشة، بالإضافة إلى كونها استفزازاً، تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي مر قرابة خمسة عقود على بدء نفاذها، لا تزال تمثل السبيل الوحيد لمعالجة مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وهي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ووسيلة متابعة نزع السلاح التي يجب حمايتها. وينبغي أن تركز الدورة الاستعراضية الجديدة على التذكير بجميع التزاماتنا ومسؤولياتنا المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار والوفاء بها. وتدعو المكسيك جميع الدول إلى إجراء تقييم متعمق للعناصر التي تسببت في فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. فلنعمل على إنجاح المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٢٠.

أود أن أشير إشارة خاصة إلى الناجين من ضحايا القنبلة الذرية (الهيبياكوشا) الذين شكلوا بشهادتهم قوة نابضة بالحياة ودافعا قويا لمؤتمرات أوسلو وناياريت وفيينا.

إنها مهمة أنجزت بالفعل - فقد جعلت اللجنة الأولى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمرا ممكنا. ولا بد لنا من أن نفخر بذلك. فقد أثبتنا أن بوسعنا، إذا ما توفرت لدينا الإرادة السياسية، أن نجد الوسائل البديلة للتغلب على الشلل الذي لا يزال يعاني منه مؤتمر نزع السلاح. وتمكنا من العودة إلى مسار التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وتعزيز الإطار القانوني لعدم الانتشار ونزع السلاح. ونرحب بالعدد الكبير من البلدان التي وقّعت على الصك الجديد حتى الآن. وتبذل المكسيك بالفعل جهودا داخلية للتصديق على هذا الصك في أقرب وقت ممكن.

لا يجوز التذرع بالحالة الأمنية العالمية لتبرير عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. بل على العكس من ذلك، فإن السياق الحالي يعزز الحاجة إلى إجراءات عاجلة لضمان القضاء على هذا النوع من الأسلحة. وفي ذلك السياق، تكنسي اللجنة الأولى أهمية خاصة اليوم. وقد يتكلم حدث البعض باستخفاف عن استعمال الأسلحة النووية بل ويرير حيازتها واستخدامها فيما بعد. ولكنّ علينا ألا نخدع أنفسنا. فالأسلحة النووية تنطوي على عمليات القتل الجماعي والعشوائي لشعوبنا. وهي تتسبب في معاناة يعجز عنها الوصف وأضرار يتعذر إصلاحها. والأسلحة النووية بطبيعتها وكما بينت الجمعية العامة بالفعل أسلحة غير أخلاقية بسبب طابعها العشوائي وإمكانية إبادة الجنس البشري.

لذلك ترفض المكسيك الأسلحة النووية وتعمل باتساق والتزام معترف بهما نحو استخدام الطاقة النووية حصرا للأغراض السلمية، فضلا عن نزع السلاح النووي الكامل بطريقة شفافة

لقد أصبح دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أكثر إلحاحاً الآن من أي وقت مضى. وندعو جميع الدول المتبقية والمدرجة في المرفق ٢ إلى توقيع المعاهدة والتصديق عليها حتى تصبح القاعدة الدولية لمنع إجراء التجارب النووية ملزمة قانوناً.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي نلتزم بها التزاماً راسخاً، حققت تقدماً كبيراً في الحد من انتشار هذه الأسلحة، فضلاً عن تنظيم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونأسف لعدم تحقيق القدر نفسه من النجاح في تنفيذ ركيزة نزع السلاح في معاهدة عدم الانتشار. وتؤيد أيرلندا تأييداً تاماً العناصر الفردية في سياق النهج التدريجي للالتزامات الناشئة عن معاهدة عدم الانتشار. وتماشياً مع مشروع القرار الذي قدمه ائتلاف البرنامج الجديد، نرحب بالتقدم المحرز في الحد من المخاطر ومبادرات الشفافية ومواصلة تطوير آليات التحقق من نزع السلاح النووي. وتؤيد أيضاً وضع المعايير اللازمة لتقييم تنفيذ التزامات معاهدة عدم الانتشار.

تنظر أيرلندا إلى معاهدة عدم الانتشار من منظور عالمي وقدمت سلسلة من الأوراق تبين الـ الصلات بين السعي إلى نزع السلاح النووي والأهداف الأخرى الرفيعة المستوى، بما في ذلك تلك المتعلقة بهدف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وتغير المناخ والتراث الثقافي. وينبغي ألا تفاجئ نتائج ورقة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المتعلقة بالجانب الجنساني والتنمية والأسلحة النووية، أي شخص موجود في هذه القاعة اليوم. من الواضح أن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في منتديات نزع السلاح النووي. ونرحب بالموجز الوقائي الذي قدمه رئيس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يشجع الدول الأطراف في المعاهدة على تحسين الحالة بفعالية.

ثمّة سؤال آخر ذو صلة في التأثير الجنساني للإشعاع المؤين. وكانت النتائج العلمية المتعلقة بالتأثير الجنساني غير المتناسب

وستواصل المكسيك تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح داخل المنظمة وفي المنتديات الدولية الأخرى لكونه خطوة نحو تحقيق الاستقرار والأمن الدوليين. وكما اتفقنا بالفعل، فإنه تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية الالتزام رسمياً باتخاذ القرارات اللازمة لحماية شعوبنا وأنفسنا من الخراب الذي يخلفه تفجير الأسلحة النووية. وستظل المكسيك حليفة ملتزمة لكل من يشاطرها الطموح النبيل الذي يرفع من مكانة الأمم المتحدة.

**السيدة كوين** (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/72/PV.10).

إن التحديات التي نواجهها اليوم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين تنطوي على جانب وجودي وتهدد تحقيق أسمى أهدافنا العالمية، بل وجود البشرية بحد ذاته. أقرت لجنة نوبل، في البيان الذي أدلت به خلال منحها جائزة نوبل للسلام إلى الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، بأننا "نعيش في عالم أصبح فيه خطر استخدام الأسلحة النووية أكبر مما كان عليه منذ فترة طويلة. فبعض الدول تعمل على تحديث ترساناتها النووية، وثمة خطر حقيقي من أن يسعى عدد متزايد من البلدان إلى الحصول على الأسلحة النووية، كما هو الحال مع كوريا الشمالية".

دان وزير خارجية أيرلندا التجارب غير المشروعة للقذائف النووية والتسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلا تحفظ، وحثها على استئناف المشاركة الدبلوماسية حتى يمكن التوصل إلى تسوية سلمية تفضي إلى نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وتلاحظ أيرلندا مع القلق، أن القاعدة المتعلقة بمنع استخدام هذه الأسلحة المروعة تتآكل باطراد في السنوات الأخيرة، ليس فيما يتعلق بالتطورات التي تشهدها شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل في سياقات أخرى أيضاً.

تعتبر أيرلندا الاتفاق النووي مع إيران إنجازاً رئيسياً لعدم الانتشار ومثالاً على ما يمكن تحقيقه من خلال الدبلوماسية والتفاوض البناء. لقد سرنا دعم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة ونرحب بالنتائج التي توصلت إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق باستمرار التنفيذ. ندعو إيران إلى التنفيذ الصارم لجميع أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) والامتناع عن أي نشاط يتعلق بالقذائف التسيارية المصممة لتصبح قادرة على حمل أسلحة نووية.

لقد قال رئيسنا إن معاهدة حظر الأسلحة النووية تمثل لحظة هامة في التاريخ ونقطة مفصلية في التعاون الدولي. إن التقدم الذي تتحقق في مجال نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٧ يمثل أملاً جديداً في حقبة فقدت فيها أعداد كبيرة من الناس أرواحهم وسُبل عيشهم في مواجهة العنف والصراع وفي وقت يمكن أن تنتشر فيه التهديدات الخطيرة انتشار النار في الهشيم. وينبغي لذلك أن يزيد من تصميمنا على تحقيق تقدم في جميع مجالات برنامج نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، حيث يبدو أحياناً أنه احتمال التقدم فيه ضئيل. ويعتقد وفدي حقا أنه يمكن للدول أن تعمل معا خلال هذه الدورة للجنة الأولى وتركز على التطلعات والأهداف العديدة التي نشاطها في عالم أكثر أمناً وأكثر سلماً، لما فيه مصلحة الجميع.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تظل الولايات المتحدة ملتزمة بهدف نزع السلاح النووي وبالسعي إلى تهيئة الظروف لتحقيق هذه الغاية. يوضح التاريخ أنه يمكن إحراز تقدم هام عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك. إن تخفيف حدة خصومات الحرب الباردة مكنت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، من اتخاذ خطوات مهمة نحو الحلم المشترك بنزع السلاح النووي في نهاية المطاف بعد عقود كانت فيها هذه الحركة مستحيلة. وبينما نتطلع إلى المستقبل، يجب على جميع الدول أن تعمل معا بقوة وعزم لإرساء الأسس

بشدة للإشعاع المؤين بين النساء والرجال متاحة للدول منذ بعض الوقت، الأمر الذي يدعم بشكل أكبر قضية إلغاء الأسلحة النووية.

إن أيرلندا حريصة على العمل من أجل جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل لاستعادة الزخم، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في المنطقة. وتنتطلع إلى مواصلة مشاركتنا في هذه المسألة، وهو أمر حيوي لتحقيق نتيجة مثمرة لدورة استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠. ونرحب بالاستماع إلى الجهات المشاركة في الاجتماع حول خططها بشأن هذا الجانب الأساسي من معاهدة عدم الانتشار.

تفخر أيرلندا باضطلاعها بدور قيادي في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. لقد كان الاعتراف بالعواقب الإنسانية الكارثية لأي تفجير للأسلحة النووية قوة دافعة. وقد استرشدت أيرلندا طوال هذه العملية بالشرط المقنع لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. إن المعاهدة الجديدة تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تقوضها بأي شكل من الأشكال. والواقع أن المادة السادسة تنص صراحة على معاهدة منفصلة بشأن نزع السلاح النووي العام والكامل. وتعالج المعاهدة الجديدة تلك الفجوة القانونية. ونحث جميع الدول على التوقيع والتصديق عليها، ودعم مشروع القرار (A/C.1/72/L.6) بشأن المضي قدماً بنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، الذي عرضه زميلانا النمساوي والمكسيكي.

ولا تزال أيرلندا ملتزمة بشدة بعدم الانتشار، لأننا ندرك الدور الحاسم لنظم مراقبة الصادرات في الإسهام في عالم أكثر أمناً. وستتولى أيرلندا خلال الأسبوع المقبل، إلى جانب آيسلندا، الرئاسة المشتركة لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وبوصفنا رئيساً مشاركاً في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، فإننا نشارك بنشاط في التواصل من أجل توسيع وتعميق تأثير هذا النظام الهام لمراقبة الصادرات.

للكوكال الدولية للطاقة الذرية كمييار لحماية المواد النووية من دون الحاجة إلى البروتوكول الإضافي الأساسي. وقد أثبتت التجربة أن الضمانات الشاملة وحدها لا تكفي لكشف برنامج نووي سري. ويمثل قرار القائمين على صياغة القرار برفض البروتوكول الإضافي إخفاقاً عميقاً في الحكم ومن المرجح أن يقوض الجهود الرامية إلى تعميم البروتوكول الإضافي.

أخيراً، إن للمعاهدة تنطوي على إمكانية إى إلحاق ضرر حقيقي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بطرق أخرى. وتفاقم التوترات السياسية في مجال نزع السلاح، وتقسم الدول إلى معسكرات بتبسيط مفرط بين مؤيدي الأسلحة النووية ومعارضيه، بدلا من الاعتراف بالمصالح المشتركة، خاصة فيما يتعلق بالتحديات التي ينطوي عليها إيجاد الظروف التي من شأنها تحقيق المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح. إن تعزيز هذه الثنائية الزائفة وتفاقم استقطاب العالم بشأن نزع السلاح، سيجعل من الصعب جدا تحقيق المزيد من التقدم داخل المؤسسات التي كانت تمثل أدوات للنجاح، مثل عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

إن الولايات المتحدة إذ تستلهم من اعتراف ديابجة معاهدة عدم الانتشار بالحاجة إلى تخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز الثقة بين الدول من أجل تيسير نزع السلاح، على استعداد للعمل مع الآخرين من أجل اتخاذ تدابير فعالة لإيجاد ظروف أفضل لنزع السلاح النووي. ونسوق مثالا واحدا على ذلك، نحن نواصل العمل من خلال الشراكة الدولية من أجل التحقق من الأسلحة النووية لتحديد ومعالجة التحديات المعقدة المرتبطة بالتحقق من نزع السلاح النووي. ويركز هذا العمل على التغلب على التحديات التقنية لإحراز تقدم ملموس عندما تتحسن الظروف الأمنية. ونواصل أيضا عملنا الطويل الأمد لدعم وتعزيز نظام عدم الانتشار العالمي ضد التحديات الكثيرة التي يواجهها اليوم، لأنه من الذي ينكر أنه لا يمكن أن يكون هناك سبيل لتصوير

للمزيد من هذا التقدم بينما نتابع اتخاذ تدابير فعالة تتعلق بنزع السلاح النووي، على النحو المطلوب في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

بينما لا يمكن دائما إحراز تقدم بسرعة، ويرجع ذلك إلى الضرورة وليس إلى التقاعس. ويعتمد نجاح نزع السلاح على الصبر، والاهتمام بالتفاصيل، والتحقق الفعال، والاهتمام الوثيق بالتحديات التي تواجه إجراء التغييرات في البيئة الأمنية اللازمة لإحراز تقدم. وهذا العنصر الأخير حاسم بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يؤديه الردع النووي في صون السلم والأمن الدوليين وحمايتهما، والعواقب الكارثية المحتملة، عندما تتم إزالته رغم أنه لا يزال ضروريا.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية تنتهك كل تلك المبادئ. فالتزاماتها مبهمه وغامضة وأحيانا متناقضة داخليا، في حين لا تقدم سوى مضمونا فارغا للتحقق. والأسوأ من ذلك أنها تتعارض بشكل أساسي مع التحديات الأمنية التي نواجهها اليوم. إنها ليست فقط أداة غير منتجة. ومن المرجح أن يأتي ذلك بنتائج عكسية مع إمكانية التسبب في ضرر دائم لنظام عدم الانتشار ولمسألة نزع السلاح على حد سواء.

تستند المعاهدة إلى فرضية مفادها أن معالجة قضايا الأمن الدولي الحاسمة ليست ضرورية لنزع السلاح. إن مؤيدي المعاهدة سيجملوننا على الاعتقاد بأنه يمكننا التخلص من الردع النووي، على الرغم من أن الخطر الذي يشكله سعي كوريا الشمالية الدؤوب إلى امتلاك الأسلحة النووية ونظم الإيصال المرتبطة بها يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وهذا مثال واحد استشهد به.

علاوة على ذلك، لا تحتوي المعاهدة على آلية تحقق ذات مصداقية، مما يؤدي إلى استبعاد المسألة بالكامل تقريبا. ويتعارض ذلك مع عقود من التقدم المحرز في عملية التحقق من عدم الانتشار عن طريق تأييد اتفاق الضمانات الشاملة

خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/72/PV.3)، إلى جعل المسائل أكثر أولوية في جدول أعمالنا.

وقريباً جداً سيكون قد انقضى ٥٠ عاماً منذ بدء نفاذ المعيار الدولي الأساسي، أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعتقد النمسا أن نجاح هذه المعاهدة يكتسي أهمية استثنائية، وبدونها لتعرض السلام والأمن الدوليان لخطر أكبر بكثير. وكنا سنواجه المزيد من الأسلحة النووية بل حتى المزيد من الأطراف الحائزة لها.

ومن ناحية أخرى، يمكن أيضاً أن يكون الوضع أفضل بكثير: فرمما كان من الممكن أن يتوقف الانتشار منذ فترة طويلة وربما كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تخلت عن أسلحتها النووية، أو على الأقل بدأت تحركاً جاداً ومطرذاً صوب ذلك الهدف. وبحلول موعد الذكرى السنوية الكبرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هل سيتقدم نزع السلاح النووي تقدماً كافياً لكي يكون إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية - وهو طموح المعاهدة - في متناول أيدينا؟ للأسف، من الصعب أن نصدق ذلك. بل إن أكثر الأهداف تواضعاً، والمتمثل في الإبقاء على عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية عند حد الخمسة لم يتحقق.

وفي هذه الفترة من المواءمة الجيوسياسية المستمرة، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تبدو الآن حتى أقل استعداداً لنزع السلاح، مع وجود دولة واحدة أكثر تطلعا إلى حيازة تلك الأسلحة. وبالنظر إلى التحديات الخطيرة التي نواجهها، من الملح أن نعيد تنشيط معاهدة عدم الانتشار وأن نعيدها إلى المسار الصحيح نحو تحقيق هدفها المزدوج. ولكن، بغية تحقيق ذلك، يجب أن تكون الدول الأطراف مستعدة للقيام بأكثر من مجرد الدفاع عن الوضع الراهن النووي بروح من الرضا عن الذات.

تخلي حائزي الأسلحة النووية اليوم على مثل هذه الأدوات، من دون تأكيدات قوية بأن لا أحد سيقوم بذلك؟

ولا توجد طرق مختصرة لنزع السلاح النووي. ويمكن للمحاولات غير الواقعية، الرامية إلى القفز إلى خط النهاية، تقويض المؤسسات والمعايير التي عملنا جاهدين على بنائها. وتثبت تجربتنا الجماعية أن الشمول والبحث عن توافق في الآراء يمكن أن يؤديا إلى إحراز تقدم، في حين أن الاستقطاب وصفة للفشل. ونحث جميع الدول على العمل معنا في البحث عن حلول مشتركة للمشاكل الجماعية سعياً منا إلى تحقيق عالم أكثر أمناً.

**السيد غلوفر (النمسا)** (تكلم بالإنكليزية): سوف أقرأ نسخة مختصرة من بيان النمسا. وسيتم نشر النسخة الكاملة على موقع PaperSmart.

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية، على منحها جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧. نحن سعداء بالقرار. إنه اعتراف بالدور الحاسم الذي قامت به الحملة للتوعية بالعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية وإبرام المعاهدة الجديدة بشأن حظر الأسلحة النووية. في وقت، يعد فيها خطر استخدام الأسلحة النووية ممكناً أكثر مما كان عليه الحال لسنوات عديدة، فإن ذلك يشكل إشارة مهمة. وستواصل النمسا تعاونها الوثيق مع الحملة، من أجل إحراز تقدم صوب إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية ودخولها حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن، كإسهام في هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين هما من ضمن الشواغل الرئيسية للسياسة الخارجية في بلدي. وقد أدت الأزمة الحالية المتعلقة ببرنامج القذائف النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أشرنا إليها بالفعل

فيما يتعلق بأثر معاهدة حظر الأسلحة النووية وعلاقتها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن كلا الصكين متفقان من الناحيتين القانونية والسياسية. وتنشئ معاهدة حظر الأسلحة النووية على وجه الخصوص سبيلاً يسمح للدول الحائزة للأسلحة النووية بالوفاء بالتزامها بالسعي إلى نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتأخذ في الاعتبار الكامل أيضاً نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يتطلب معياراً أعلى بالنسبة لمعظم الدول مما تنص عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونسلم أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تنزع الشرعية عن الردع النووي. وهذا يعيدنا إلى السؤال عما يعنيه الردع النووي للأمن في المقام الأول: ما من شيء جيد، كما ترى النمسا ومؤيدو معاهدة حظر الأسلحة النووية. فالعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية تعني أن أي فشل للردع النووي سيكون مدمراً للغاية.

ومن المؤسف أن خطر وقوع حرب نووية قد ازداد في الآونة الأخيرة بالفعل. والأزمة المتعلقة بالبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل توضيحاً شديداً لذلك. وتشمل المخاطر الجسيمة الأخرى الحوادث أو الهجمات الإلكترونية أو الإرهاب مما يرتبط بالأسلحة النووية. وعقارب ساعة يوم القيامة لنشرة علماء الذرة تقف حالياً عند دقيقتين ونصف الدقيقة قبل منتصف الليل. إننا نتأرجح على حافة جحيم. ولذلك، من الملح أن نتحرك أحياناً من مفهوم الحرب الباردة المتمثل في التدمير المتبادل المؤكد على أنه الوهم الخادع لأمن أنفسنا وأطفالنا وأحفادنا. ومن خلال الإسهام في هذا التقليد الضروري، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية تعزز الأمن بالفعل عوضاً عن تقويضه.

وفي الأشهر المقبلة، ستواصل النمسا تشجيع الدول على التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية بحيث

ومن المنجزات الكبيرة أن النقاش الدولي الواسع النطاق بشأن العواقب الإنسانية الكارثية في السنوات الأخيرة قد عزز الوعي وعمق الفهم لمخاطر تلك الأسلحة الأفظع وأخطارها، لا سيما في وقت كان التهديد الملموس الذي تمثله البرامج النووية لكوريا الشمالية وبرامجها للقذائف التسيارية ما زال يتصدر عناوين الرئيسية. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، يجب أن تظل عواقبها الإنسانية على رأس جدول الأعمال الدولي. ولهذا السبب قررنا، إلى جانب عدد كبير من مقدمي مشروع القرار، أن نقدم مرة أخرى مشروع القرار المعنون "العواقب الإنسانية للأسلحة النووية" (A/C.1/72/L.5)، الذي يكرر كل عناصر قرار العام الماضي ٤٦/٧١ مع التحديثات الفنية فحسب.

لقد أصبحت المناقشة بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية حافزاً لعملية سياسية ودبلوماسية توجت باعتماد المعاهدة الجديدة لحظر الأسلحة النووية من جانب ١٢٢ دولة، في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وهذه المعاهدة تسد فجوة من خلال إنشاء حظر قانوني لتلك الفئة الوحيدة من أسلحة الدمار الشامل غير المحظورة بعد. وهذا الحظر أساس ضروري وحافز لاتخاذ المزيد من الخطوات نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية. كما قدمنا مشروع قرار (A/C.1/72/L.6) بشأن المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، مرة أخرى مع العديد من المشاركين في تقديم مشروع القرار. وهو يشمل التغييرات ليعكس التطورات الهامة التي حدثت خلال هذا العام.

وتدعو النمسا والمشاركون في تقديم مشروع القرارين جميع الدول إلى دعمهما والنظر في الانضمام إلى مقدميهما.

وفي حين تحظى معاهدة حظر الأسلحة النووية بدعم دولي قوي، فقد أثارت بعض الدول عدداً من الأسئلة والشواغل، سواء أثناء مناقشات اللجنة الأولى أو خارجها. وأود الرد على شاغلين كثيراً ما سمعناهما.

الجسيم الذي تشكله الأسلحة النووية، وخطر الحرب النووية والزيادة في النفقات العسكرية من أجل التطوير والتحديث وتصنيع الأسلحة الجديدة.

وفي هذا السياق، ترحب كوبا باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وفتح باب التوقيع عليها، الأمر الذي يشكل حدثاً تاريخياً وخطوة أساسية إلى الأمام على المسار العاجل صوب نزع السلاح النووي. وتنشئ المعاهدة حظراً قاطعاً وشاملاً على الأسلحة النووية، وإطاراً لتدميرها وإزالتها بالكامل، وسبلاً للدول الحائزة للأسلحة النووية التي ترغب في أن تصبح أطرافاً في المعاهدة لكي تفعل ذلك.

وبموجب هذا الصك، يصبح استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها وجميع أنواع التجارب النووية محظوراً تحت أي ظرف من الظروف. واتساقاً مع موقفها المبدئي بشأن نزع السلاح النووي، وقعت كوبا على ذلك الصك الدولي في ٢٠ أيلول/سبتمبر وتؤيد دخوله المبكر حيز النفاذ. وندعو الجمعية العامة إلى تأييد المعاهدة وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، حيث جرى التفاوض بشأنه والموافقة عليه. إن كل المحاولات والنهج الرامية إلى الحفاظ على الوضع الراهن، وتبرير وجود الأسلحة النووية وتأجيل حظرها وإزالتها أمر غير مقبول.

ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على إبداء الإرادة السياسية والالتزام الحقيقي بهدف نزع السلاح النووي بالتوقيع على المعاهدة والوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإزالة دور الأسلحة النووية من مذاهبها وسياسات الأمن والدفاع، إلى جانب وقف التحسين النوعي للأسلحة النووية وتطوير أنواع جديدة من تلك الأسلحة.

وكوبا تؤكد مجدداً التزامها بنزع السلاح النووي، الذي يمثل أولوية قصوى بالنسبة لها في مجال نزع السلاح. ويجب

يتسنى بدء نفاذ الصك في أقرب وقت ممكن. ويشمل ذلك أيضاً رغبتنا في مواصلة وتكثيف الحوار مع أولئك الذين لا يؤيدون المعاهدة الجديدة حالياً. ونرى أنه لا يزال هناك افتقار إلى المعرفة ودرجة من الاعتقاد الخاطئ، الأمر الذي يمكن وينبغي إزالته. وحتى غير المستعدين للانضمام في الوقت الحالي، ينبغي أن يكونوا قادرين على إدراك أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تسهم في جعل العالم أكثر أمناً وأماناً للجميع دون استثناء.

وختاماً، إننا نقول دائماً إن معاهدة حظر الأسلحة النووية خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي، ولكن، بغية تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، هناك العديد من الخطوات الأخرى التي يتعين اتخاذها. ولذلك، ستواصل النمسا إيلاء اهتمام وثيق لهذه المسائل الأخرى، مثل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومواصلة العمل بشأن التحقق من نزع السلاح النووي والبنود الأخرى المدرجة في خطة العمل الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، فضلاً عن المبادرات الجديدة المحتملة. وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الأمل في أن الزخم الإيجابي الناشئ عن معاهدة حظر الأسلحة النووية سيحفز أيضاً التقدم على جبهات أخرى، حتى يمكننا بحلول عام ٢٠٢٠ من تقييم الآثار المترتبة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصورة أكثر إيجابية مما يتسنى في الوقت الحاضر.

**السيدة غراندا أفيرهوف (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):**

تؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

وتعرب كوبا عن بالغ قلقها إزاء وجود الأسلحة النووية ذاته. إن تفجير مجرد عدد قليل من الأسلحة النووية الموجودة وعددها ١٥ ٠٠٠ تقريباً، سواء كان مقصوداً أم لا، ستكون له عواقب وخيمة على كوكبنا ومستقبل البشرية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى سلبياً أو صامتاً في مواجهة الخطر

بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويجب عليها أيضا الاعتراف بأن معاهدة عدم الانتشار لا تعطيهما الحق في حيازة الأسلحة النووية إلى الأبد. ويجب على جميع الدول أن تحترم وتنفذ على وجه السرعة الالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة، ولا سيما المعقودة منها خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠. ويجب أن يتمثل هدفنا في عقد مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠٢٠. تحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا أن نتحلى بالطموح والواقعية.

وسيكون من السذاجة أن نعتقد أن جميع الخلافات ستتلاشى. ولكن يجب ألا يمنعنا ذلك من محاولة إيجاد أرضية مشتركة فيما يتعلق بالكثير من المسائل التي يمكن إحراز تقدم كبير فيها. وعلى سبيل المثال، فإن الحد من المخاطر، وبناء الثقة، وميدان الأسلحة النووية التكتيكية، فضلا عن الشفافية والتحقق والإبلاغ هي بعض المجالات التي نرى أن في الإمكان حدوث تطورات إيجابية فيها.

ولطالما ما تتردد العبارات القديمة في مؤتمر نزع السلاح، وكثيرا ما تعرب الوفود عن استعجابها للمشاركة في المفاوضات، غير أنها لا تفعل ذلك إلا في إطار المسائل التي تحددها هي ووفقا للشروط المسبقة التي تضعها. ويجب علينا استعادة دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية لنزع السلاح النووي. وبصفتها أحد البلدان الستة من الرؤساء المتعاقبين لدورة المؤتمر في العام المقبل، فإن السويد على استعداد للاضطلاع بدورها في تيسير التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل موضوعي. ويمكننا الاستفادة من المناقشات البناءة التي أجراها في هذا العام الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدما. غير أن ذلك يتطلب بذل جهود جماعية والتحلي بروح توفيقية حقيقية، فضلا عن المرونة.

ولا جدال في العواقب الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية. ويتسم المنظور الرئيسي للسويد حيال نزع السلاح النووي بأنه منظور إنساني. وقد كان ذلك نقطة انطلاقنا في اتخاذ قرار

بذل جهود كبيرة وإضافية لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نحث الجمعية العامة على أن تؤيد، كما فعلت في الاجتماع الرفيع المستوى الأخير للاحتفال باليوم الدولي للتخلص الكامل من الأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي واتخاذ المزيد من الإجراءات في هذا الصدد.

**السيدة فالدر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):** أولاً، أود أن أهنئ الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام هذا العام.

وعلاوة على الإقرار بالدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني، فإنه يبعث رسالة قوية وحسنة التوقيت عن ضرورة إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي.

وأعرب وفد بلدي عن آرائه فيما يتعلق بنزع السلاح النووي خلال المناقشة العامة (انظر A/72/PV.16). إن انعدام الحوار بشأن نزع السلاح النووي بين الدول النووية، وحالة الجمود في مفاوضات نزع السلاح النووي، واستمرار تحديث الأسلحة النووية، وزيادة مخزونات الأسلحة النووية في منطقة جنوب آسيا، علاوة على البرامج النووية وبرامج القذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هي جميعا عوامل مثيرة للقلق العميق، ويضاف إليها عدم إحراز تقدم في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإن من أكثر العبارات التي يتكرر سماعها هنا في هذه القاعة أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، ويصح ذلك اليوم أكثر من ذي قبل. ولا يمكن تحقيق هدف نزع السلاح بطريقة فعالة ومتعددة الأطراف حقا إلا في إطار عملية معاهدة عدم الانتشار بشكل أساسي. غير أن إحراز التقدم يقتضي توفر الإرادة السياسية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها

السيدة دالافير (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): تدين سويسرا بشدة الإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويؤكد برنامجها النووي أهمية مواصلة الجهود في مجال عدم الانتشار والتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعم في الوقت نفسه جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وإذ نلاحظ مع الارتياح تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن الالتزام التام المخلص والمستمر من جانب جميع الأطراف أمر في غاية الأهمية، ليس بالنسبة للاستقرار الإقليمي فحسب، بل أيضا لمصادقية نظام عدم الانتشار نفسه. ونحث جميع الأطراف على الالتزام بالاتفاق، وأن تولي العناية اللازمة للإجراءات التي تتخذها لأجل الحفاظ على ذلك الإنجاز التاريخي.

ولاحظنا في الأشهر الأخيرة، مع الشعور ببالغ القلق، تزايد البيانات التي تتعارض مع المبادئ الأساسية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ويساورنا القلق على وجه الخصوص، إزاء التهديدات النووية الصريحة وغير مسبوق. وسيسبب استخدام الأسلحة النووية، سواء كان عمدا أو عن غير قصد، في عواقب إنسانية غير مقبولة تماما أيا كانت السيناريوهات المحتملة لها تقريبا. وبالتالي، فإن من الصعب تصور كيف يمكن لأي استخدام للأسلحة النووية أن يكون متوافقا مع مقتضيات القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني. وفي ذلك السياق، لا تزال التوقعات المتعلقة بإحراز تقدم في نزع السلاح النووي كبيرة. بيد أننا نرى اتجاهات مثيرة للقلق على نقيض تلك التوقعات. فقد توقفت تخفيضات الأسلحة النووية التي تحققت بقدر كبير في الماضي. ويجري تحديث الترسانات النووية بشكل مستمر، ولم تنفذ العديد من التزامات نزع السلاح بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ فترة طويلة. وتواصل الدول الحائزة

المشاركة في المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية. وما تزال المعاهدة موضوع نقاش حام ومحتدم. وهناك شعور عميق وعام بالإحباط من عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، وإن عملية المعاهدة نفسها تعبير عن ذلك الشعور بالإحباط. ولكن يجب علينا ألا نسمح للخلافات المتعلقة بحظر تلك الأسلحة بأن تسمم أجواء مناقشاتنا المتعلقة ببرنامج نزع السلاح برمته. ولنتفق على الاختلاف ونمضي قدما.

وبدأنا الآن من جانبنا في السويد تحليلا شاملا لأحكام المعاهدة وأثرها على طائفة من المسائل على الصعيد الوطني. وتشمل هذه: نزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة باهتمامات السياسات الأمنية والدفاعية والتشريعات الوطنية والتجارة والمسائل البحثية. ولن نقرر في إمكانية التوقيع على المعاهدة إلا بعد اكتمال ذلك التحليل. وسيُتخذ أي قرار بالانضمام إلى المعاهدة في وقت لاحق بواسطة البرلمان السويدي.

وتكتسي المشاركة النشطة والمتكافئة من جانب المرأة ودورها القيادي في صنع القرار أهمية بالغة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وليس ذلك أقل ما يمكن قوله فيما يتعلق بالحالة في المجال النووي، إذ أن للأسلحة النووية تأثيرا غير متناسب على النساء والفتيات، بما فيها الناجمة عن الإشعاعات المؤينة.

ومن السهل جدا أن يعم التشاؤم في مجال نزع السلاح النووي في هذه البيئة الصعبة السائدة اليوم. ولكن علينا ألا نسمح لتلك الصعوبات والتحديات بأن تحجب عنا هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولنتجاوز تلك العقبات التي نواجهها في كثير من المسائل ولنركز على ما يوحد صفوفنا في اللجنة الأولى وغيرها.

وسوف نوفر النسخة الكاملة من بياننا على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

أولاً، يعدُّ خفض مستوى التأهب العمليّ أحد التدابير الهامة والعاجلة من بين التدابير المؤقتة للحد من المخاطر والحيلولة دون إطلاق الأسلحة النووية سواء كان ذلك متعمداً أو عن غير قصد. وقد حظيت تلك المسألة بتأييد متزايد خلال السنوات الأخيرة. وتؤيد سويسرا تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم مجموعة إلغاء حالة التأهب (انظر A/C.1/72/PV.11).

ثانياً، بالرغم من إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة في تحقيق مزيد من الشفافية إزاء معاهدة عدم الانتشار، فما زلنا نفتقر إلى الأساس اللازم لتقييم التقدم المحرز في مجال نزع السلاح. ومن المهم أن نركز الآن على المقترحات المقدمة في ذلك الصدد.

في الختام، إن إمكانية التحقق من نزع السلاح النووي مبدأ أساسي. ونرحب بالمضي قدماً في العمل لتطوير القدرات في ذلك المجال. والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي مبادرة هامة في هذا المجال. ونأمل أن يتمكن فريق الخبراء الحكوميين الذي سيجتمع العام المقبل من إحراز تقدم بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

**السيد أوفسيانكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** خلال دورة هذا العام تستعرض اللجنة الأولى دورة الثلاث سنوات بشأن المسائل المواضيعية المتعلقة بالأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والنظم الجديدة لهذه الأسلحة في مؤتمر نزع السلاح. هذا الموضوع مدرج في البند ٥ من جدول أعمال المؤتمر بشأن أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل والنظم الجديدة لهذه الأسلحة، فضلاً عن الأسلحة الإشعاعية، التي ينظر فيها كقاعدة مع البندين ٦ و ٧ بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح والشفافية في مجال التسليح، مما يبين مدى هشاشة الخط الفاصل بين هذه المسائل.

للأسلحة النووية خارج نطاق معاهدة عدم الانتشار تطوير ترساناتها وإضافة قدرات جديدة إليها أيضاً.

ويؤكد منح جائزة نوبل للسلام إلى الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية التوقعات بإحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي وكذلك الشواغل الإنسانية التي تثيرها هذه الأسلحة. ونهني الحملة الدولية على فوزها بالجائزة.

وعليه، فإن المهم أن يفرض الحظر الشامل للأسلحة النووية الذي تم التفاوض بشأنه في وقت سابق من هذا العام بصورة علنية وعلى نطاق دولي. وشاركت سويسرا في تلك المفاوضات على أمل توسيع نطاق المشاركة فيها، وخاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها. وسعينا إلى اتفاق يحقق أكبر قدر ممكن من فوائد نزع السلاح وبأقل قدر ممكن من المخاطر للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويتمثل أحد أهدافنا الرئيسية في ضمان التكامل بين المعاهدة الجديدة والاتفاقات القائمة، ولا سيما معاهدة عدم الانتشار التي تشكل حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وقد صوتنا مؤيدين للمشروع النهائي للمعاهدة نظراً لاتساقه مع أهم الأهداف السويسرية، فضلاً عن تماثيه مع تقاليدنا الإنسانية. ومع ذلك، لم تعالج بعد العديد من شواغلنا ذات الصلة. ولدينا تساؤلات عن إمكانية التحقق ومعايره، إلى جانب الصلة بين المعاهدة مع المعايير والصكوك والمنتديات القائمة. ويهدف تحديد موقفها إزاء المعاهدة، بدأت سويسرا عملية تقييم مشتركة بين الوكالات. وستابع عن كثب أيضاً كيفية تفسير المعاهدة وتنفيذها.

ونحن مقتنعون بضرورة التحلي عن الاستقطاب وتحقيق التقارب البناء بين مختلف النهج. وفيما يتعلق بالعملية، ينبغي أن يتيح لنا الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٨ محفلاً لإيجاد أرضية مشتركة. ومن حيث الموضوع، أود أن أذكر ثلاثة مجالات ينبغي أن نوليها اهتماماً خاصاً.

القرار على اعتماد آلية تأهب للاستجابة من خلال تقديم طلب إلى مؤتمر نزع السلاح بأن يبقى هذه المسألة قيد الاستعراض ووضع توصيات تتعلق بإجراء مفاوضات محددة بشأن أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. إن نص مشروع القرار يبقى على الاستمرارية ولا يشمل سوى تحديثات فنية. أما النص السابق لمشروع القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين بوصفه القرار ٢٧/٦٩ فقد شاركت في تقديمه أكثر من ٣٠ دولة واعتمده الدول الأعضاء بأغلبية ساحقة.

نعتمد أن الحالة الدولية الراهنة، وتزايد عدد التهديدات وأهمية التصدي لها، فضلا عن الطابع التوافقي للقرار، ستمكنا من اعتماده بتوافق الآراء خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. ونؤكد استعدادنا للعمل مع الدول المهتمة بالموضوع، ونحث الوفود على الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المنشور بالفعل على الموقع الشبكي للجنة الأولى.

**السيد كيم إن - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** في مواجهة أكبر تهديد وأكثرها إلحاحا حتى الآن بشأن الأسلحة النووية، تظل جمهورية كوريا حازمة في التزامها بتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من هذه الأسلحة.

قبل نصف قرن، أنشئت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي جاءت نتاجا للجهود الجماعية للمجتمع الدولي الذي تصرف بدافع الشعور بالإلحاح الشديد بغية تحاشي دمار الحرب النووية. وبعد مضي خمسة عقود، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكثر أداة واقعية وفعالية وشمولا متاحة لنا لتخليص العالم من الأسلحة النووية. ولكن بالرغم من هذا الإنجاز، لا تزال نكافح التهديد المتزايد الذي يقوض النظام العالمي لعدم الانتشار الذي عملنا جاهدين من أجل بناءه على مر السنين.

عندما أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية السادسة في تحد للإنذارات المتكررة التي أطلقها المجتمع الدولي، وتلتها

يناقش موضوع الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل بانتظام في مؤتمر نزع السلاح. وخلال دورة هذا العام، انعقدت مناقشات متعمقة بشأن الموضوع في الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدما التابع لمؤتمر نزع السلاح ويتسقي من وفد بيلاروس. وأظهرت المناقشات أن العديد من الوفود ترغب في تناول المسائل المتعلقة بالتحديات والتهديدات الجديدة، مثل الأسلحة الإلكترونية ومنظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وتأثير الذكاء الاصطناعي في التسليح، والحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية. إن تطور التقدم العلمي والتكنولوجي والإنجازات في مجال التشغيل الآلي وظهور وسائل الإيصال المحسنة وإمكانية إلحاق الضرر مقارنة بنتائج أسلحة الدمار الشامل والدور المتنامي للجهات الفاعلة من غير الدول كلها عوامل تبين أهمية المناقشات الموضوعية في إطار مؤتمر نزع السلاح، وهي مناقشات ترمي إلى تحديد الثغرات القانونية المحتملة وسبل سد هذه الثغرات بشكل وقائي. إن وفد بيلاروس يسعى إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المسألة وعقد مناقشات بشأنها داخل مؤتمر نزع السلاح وخارجه بشأن التهديدات المحتملة والثغرات القانونية وسبل التصدي لها.

لتحسين الإجراءات المعترف بها دوليا التي تمكنا من رصد إمكانية تطوير أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل وتلك التي تهيئ الظروف اللازمة لإمكانية وضع توصيات محددة بشأن أنواع أسلحة الدمار الشامل، نقدم مشروع قرار بصورة منتظمة مرة كل ثلاث سنوات معنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح" (A/C.1/72/L.9). يهدف مشروع القرار إلى النهوض بفكرة منع حدوث سباق تسلح وإنشاء آلية لنزع السلاح يمكن تفعيلها إذا لزم الأمر. ويشمل النص صيغة للالتزام السياسي للدول الأعضاء بتأكيد عزمها على منع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وينص

الحالة الأمنية المعقدة، من بين أمور أخرى. يجب أن نتحد، أولاً وقبل كل شيء، في التأكيد مجدداً على التزامنا القوي بتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وكذلك الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك عن طريق الوفاء بالخطوات العملية الثلاث عشرة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وينبغي لنا أن نعمل على كافة العناصر المشتركة بشأن سبل النهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وأهمها بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، والتبكير بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتحقق من نزع السلاح النووي، وإنهاء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح والجهود المتجددة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تلك العناصر المشتركة الدائمة توضح أنه لن يتسنى التوصل إلى أي اتفاق لنزع السلاح ما لم يكن شاملاً للجميع. يقولون لنا إن عملية صنع القرار عن طريق الأغلبية العددية التي لا تولي الاعتبار الواجب للشواغل الأمنية لدى جميع الأطراف المعنية إنما هي سبيل غير واقعي وغير فعال لتناول مسائل نزع السلاح أو الأمن الدولي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سبارير (ليختنشتاين).

وأود أن أختتم بياني بالقول إن الوقت ليس في صالحنا. وطمس الحاجة إلى أن يكون لدينا شعور متجدد بالإلحاح والتعاون الحقيقي فيما بيننا جميعاً.

**السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** إن تدهور البيئة الأمنية العالمية والإقليمية يؤدي إلى حد كبير إلى تقويض السلام والأمن الدوليين. وتبين التجارب النووية التي تجربها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعمليات إطلاقها القذائف أن تهديداً جسيماً ووشيكاً وغير مسبوق يتحدى النظام الدولي

بإطلاق قذيفة تسيارية أخرى، قوبل هذا العمل من المجتمع الدولي بأسره بإدانات أقوى وجزاءات أشد. وفي غضون أيام بعد التجربة النووية، اتخذ مجلس الأمن قراره (٢٣٧٥ (٢٠١٧) بفرض الجزاءات بسرعة وبقوة لم يسبق لهما مثيل. ودانت العديد من البلدان كوريا الشمالية بقوة. وما فتئت الرسالة الموجهة من المجتمع الدولي واضحة ومتسقة. أنه لن يتسامح مع أطماع كوريا الشمالية النووية والصاروخية. وترحب حكومتي بتلك الإجراءات الحازمة وتأييدها تأييداً كاملاً.

إن ما نحن بأشد الحاجة إليه في هذه المرحلة هو الالتزام القوي والموحد بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة حتى تشعر كوريا الشمالية بألم قوي جراء الجزاءات وتضطر إلى وقف استفزازاتها، وفي نهاية المطاف، اختيار طريق الحوار. جميع البلدان المحبة للسلام ملتزمة تماماً بجهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق تفكيك كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه للبرنامج النووي لكوريا الشمالية بطريقة سلمية.

من على هذا المنبر، نحث كوريا الشمالية مرة أخرى على وقف التظاهر بأن الأسلحة النووية ستكون أمنها ونموها الاقتصادي وأن تعترف من دون مواربة بأن نزع السلاح النووي هو سبيلها الوحيد لتحقيق الأمن والرخاء في المستقبل. ما من معايير مزدوجة أو تعسفية أكبر مما تحاول كوريا الشمالية طرحه منذ سنوات ولا تشويه للحقائق والقانون أكثر مما تفعله. والنتيجة واضحة. لا تتمتع كوريا الشمالية بأي مصداقية لدى المجتمع الدولي، والنظام يعاني من عزلة الآن أكثر من أي وقت مضى. نحض كوريا الشمالية على الكف عن اتباع طريق التدمير الذاتي واختيار جادة الصواب إلى الأبد.

ومع أن هذه المشكلة البالغة الأهمية تبدو أكثر جساماً بالنسبة لنا، ينبغي لنا أن نواصل السعي إلى إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. لقد حان الوقت للتركيز على ما يوحدنا وليس على ما يفرقنا، بالنظر إلى

ثانياً، نظراً لبطء إحراز التقدم في نزع السلاح النووي، ينبغي اتخاذ تدابير جوهرية على وجه الاستعجال. ومن أجل الوفاء بالالتزام بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بذل مزيد من الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزامها القاطع بتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، وهو أمر حتمي للحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار.

ثالثاً، إن اليابان مقتنعة بأن التدابير العملية والملموسة لنزع السلاح النووي، مثل معاهدة حظر التجارب النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والتحقق، مع التعاون البناء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، تمثل وسيلة فعالة للنهوض بنزع السلاح النووي. وفيما يتعلق بالحظر الشامل للتجارب النووية، نحث جميع البلدان، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ - التي يقع على عاتقها مسؤولية خاصة عن دخول المعاهدة حيز النفاذ - على التصديق على المعاهدة والتغلب على الصعوبات الداخلية من أجل اتخاذ إجراءات سريعة.

رابعاً، إن حل المسائل المتعلقة بالانتشار النووي الإقليمي أمر حيوي. والتجربة النووية السادسة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣ أيلول/سبتمبر أمر غير مقبول على الإطلاق، لأنه تحدّ جسيم للأمن الدولي وكذلك للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. إن مجلس الأمن باتخاذ القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) بالإجماع، إنما فرض جزاءات قوية إضافية لبعث رسالة واضحة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التقيد بالقرارات ذات الصلة، والتخلي عن أسلحتها النووية وبرامج تطوير القذائف على الفور. وفي الوقت نفسه، فإن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مُلزَمة بالتنفيذ الكامل لسلسلة القرارات وينبغي لها أن تظهر موقفاً حازماً في التصدي لهذا التهديد.

لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي الذي يتمحور حول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإننا نبقى بدون مبادئ توجيهية واضحة للسعي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في الفترة التي تسبق عام ٢٠٢٠، بسبب عدم التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٥.

وبالرغم من هذه التحديات، بدأت دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ بداية ناجحة بفيينا في أيار/مايو وينبغي لنا أن نكون متحدين في جهودنا الرامية إلى صون وتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وأود الإشارة إلى التنفيذ المطرد لخطة عمل عام ٢٠١٠ وغيرها من التدابير المتفق عليها المنبثقة عن المؤتمرات الاستعراضية المعنية. وفي هذا الصدد، قدمت اليابان إلى اللجنة الأولى مشروع قرار معنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" (A/C.1/70/L.26). ويحدونا أمل كبير في أن يحظى مشروع القرار بتأييد قوي من جميع الدول الأعضاء.

وتؤيد اليابان البيانين اللذين أدلى بهما بالأمس ممثل أستراليا بالنيابة باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وممثل السويد بالنيابة عن مجموعة إلغاء حالة التأهب (انظر A/C.1/72/PV.10). وأود أن أدلي بهذا النسخة المختصرة من بياني للتأكيد على النقاط التالية من منظورنا الوطني.

أولاً، إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الهيكل الشامل الذي يكفل الأمن الدولي من خلال تعزيز نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، وكي نعزز نظام معاهدة عدم الانتشار، نواصل التشديد على أهمية الطابع العالمي، ونحث الدول غير الأطراف على الانضمام إليها فوراً بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وبدون شروط.

لتجارب الأسلحة النووية والتخلي عن رابع أكبر ترسانة نووية معروف جيدا. وقد كان تاريخ إغلاق موقع سيميلايتينسك للتجارب النووية - في ٢٩ آب/أغسطس - نقطة الانطلاق لتاريخ بلدي الخالي من الأسلحة النووية، وأصبح رمزا للعمل ضد التجارب النووية.

وكما نعلم، وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، حددت الجمعية العامة ٢٩ آب/أغسطس بوصفه اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، وذلك بفضل الدعم المقدم من كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولسبع سنوات متتالية منذ عام ٢٠١٠، نظم رئيس الجمعية العامة احتفالا سنويا بهذا اليوم. وتشير المشاركة النشطة لأكثر من ١٥٠ دولة عضوا في الاحتفال الثامن الذي أقيم في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، إلى الموقف الموحد الذي اتخذته البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة قطعية لإنهاء التجارب النووية.

وعلى مدى العامين الماضيين، أشار علينا مكتب الرئيس بتعديل القرار ٣٥/٦٤ (٢٠٠٩)، لأنه لا يكفل رئيس الجمعية العامة حاليا بعقد اجتماعات الاحتفال السنوية هذه. وفي هذا الصدد، تود كازاخستان أن يتم تعديل القرار بشكل طفيف للغاية، بإضافة فقرة قصيرة - الفقرة ٣ - الطلب إلى الرئيس أن ينظم الاحتفال السنوي باليوم الدولي. ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا التقليد النبيل والقيم، ونطلب تأييد الأعضاء ومشاركتهم في تقديم مشروع القرار.

إن مسألة إنهاء التجارب النووية مسألة هامة جدا، إذ يشعر العالم بقلق بالغ من التهديد المستمر، حتى اليوم في القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن يدفعا ذلك بقدر أكبر إلى ضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. وقد عملت كازاخستان واليابان، بوصفهما الرئيسين المشاركين السابقين لمؤتمر المادة الرابعة عشرة من المعاهدة لعام ٢٠١٥،

خامسا، يشكل نزع السلاح وعدم الانتشار أداة قيمة لتعزيز الزخم من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وتشجع اليابان جميع الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في عام ٢٠٠٤ عن نزع السلاح وعدم الانتشار (A/59/178). وعند القيام بذلك، ينبغي للدول أن تأخذ في الاعتبار اتخاذ تدابير في مجالات من قبيل التعاون فيما بين طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة، والتفكير النقدي، وتكنولوجيا المعلومات، والتوعية بالحقائق الناشئة عن الآثار الإنسانية الكارثية.

وأخيرا، فإن الفريق الدولي للشخصيات البارزة التي أنشأتها اليابان يضم ممثلين من مختلف الخلفيات الدولية، بما في ذلك من هيروشيما وناغازاكي. ومن المتوقع أن يجتمع الفريق بهيروشيما في تشرين الثاني/نوفمبر ويقدم توصيات لوضع معايير للمجتمع الدولي من أجل إحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي كي يتم التغلب على المواقف المتباينة. وتعتقد اليابان أن التوصيات الرئيسية الأولى للفريق التي سيتم تقديمها للدورة المقبلة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، التي ستعقد بجنيف في عام ٢٠١٨، ستوفر أفكارا مفيدة لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠. وفي ظل رئاسة بولندا، ستبذل اليابان قصارى جهودها خلال الأشهر الستة المتبقية للعملية التحضيرية لضمان نجاح اللجنة.

**السيد كواتيبكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):**

لم تعد الأسلحة النووية ذخرا بل خطرا في عالمنا المترابط والمتعاقد. واقتناعا من رئيس كازاخستان، نازارييف بذلك بشكل قاطع، ما برح يحث المجتمع العالمي على جعل إزالة الخطر النووي المهمة الأكثر إلحاحا بالنسبة للبشرية في القرن الحادي والعشرين. لقد أثبت من خلال العديد من الإجراءات التاريخية التزامه الراسخ بمستقبل خالٍ من الأسلحة النووية. إن التاريخ الذي لا ينسى في كازاخستان والمتمثل في إغلاق ثاني أكبر موقع

خاص في تقريره عن أعمال المنظمة (A/72/1) لعام ٢٠١٧، إلى التهديدات والتطورات المتصاعدة والمتسارعة في جرائم الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي والفضاء الخارجي، التي يمكن أن تؤثر سلباً على جهود عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ويتعين على المجتمع الدولي التحلي باليقظة إزاء تلك التهديدات. وهنا نشكر مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على الاستمرار في اتخاذ نهج استباقي.

وفي الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى أنه ليس ثمة حلول بسيطة للمشاكل المعقدة. ومن الواضح أن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يقتضي منا أن نضع طموحاتنا الشخصية جانبا من أجل تحقيق أمننا العام استنادا إلى الثقة والأمانة المتبادلتين - اللتين تشكّلان ركينَي جميع الإجراءات المتعددة الأطراف.

**السيد كوين (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** تجري مداواتنا هذا العام في ظل التهديد الجسيم الذي تشكله للأمن العالمي برامج كوريا الشمالية غير القانونية لاستحداث الأسلحة النووية والقذائف النووية والتسليحية. وتعدُّ تصرفات كوريا الشمالية غير المسؤولة والخطيرة، فضلا عن كونها انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، نكسة كبيرة في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وينعم بالسلم والأمن. وتمضي أستراليا سريعا نحو التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتلك الأزمة. ويجب على جميع البلدان أن تحذو حذونا. ويجب ممارسة كامل الضغوط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية على كوريا الشمالية لحملها على تغيير مسارها. وهذه الأزمة أيضا تذكير جدي بأنه يجب أن تأخذ تدابير نزع السلاح النووي المستدامة والفعالة في الاعتبار أيضا البيئة الأمنية الدولية، بما في ذلك معالجة الأبعاد الأمنية الناشئة عن أسباب حيازة الدول للأسلحة النووية.

وبالرغم من صعوبة البيئة الأمنية العالمية والإقليمية، فإن هناك الكثير الذي يمكننا القيام به للحد من المخاطر وبناء الثقة

بشكل ملتزم خلال العامين الماضيين، وندعو بلدان المرفق ٢ إلى التصديق على المعاهدة بدون إبطاء.

وبالرغم من التحديات التي تواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في السنوات الأخيرة، لا يشكك أحد في دورها وأهميتها بوصفها حجر الزاوية للأمن الدولي وعدم الانتشار. ومن بين المهام المركزية الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، فإن وتيرة نزع السلاح النووي تثير القدر الأكبر من الجدل، كما يتجلى ذلك في المناقشات والقرارات التي تتخذ على هامش الجمعية العامة. وبعد مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، حينما تم تمديد المعاهدة بشكل دائم، فإن ذلك بطريقة ما جعل الدول الحائزة للأسلحة النووية أقل استباقية في عملية نزع السلاح النووي. والأمر الحتمي اليوم هو ممارسة المزيد من الإرادة السياسية لمواصلة إجراء تخفيضات كبيرة وفي نهاية المطاف إزالة كل المخزونات النووية من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

لقد شهدنا هذا العام تطورا تاريخيا باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهذا الصك القانوني الذي طال انتظاره تاج سنوات عديدة من الجهود المكثفة والعمل الدؤوب من جانب المناصرين للحظر التام للأسلحة النووية. وقد شاركت كازاخستان بنشاط في العملية وتؤكد من جديد التزامها بقضية نزع السلاح النووي. وتؤكد على أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل إلى حد بعيد معاهدة عدم الانتشار ولا تصرف الانتباه عنها. إن تأييد المعاهدة يبعث على الثقة بأن آراء الأغلبية المطلقة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية يمكنها، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور هام في ميدان نزع السلاح النووي.

وتنتفق تماما مع الأمين العام على أن المعاهدة تعدُّ خطوة هامة نحو تحقيق هدفنا المنشود عالميا والمتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونشاطه هذا الأمل في تنشيط الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق ذلك. وقد نبهنا الأمين العام بوجه

الانشطارية، في ظل القيادة القوية لكندا، الذي تشارك فيه أستراليا بنشاط أيضا. ويجب علينا جميعا الاستفادة من أعمال الفريق بوصفها منصة لبدء المفاوضات. ولا تزال الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي تواصل تعزيز العمل الضروري والقادر على حل المشاكل بصورة عملية في ذلك المجال. ونتطلع إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين عن نزع السلاح النووي في العام المقبل.

وتسهم جميع هذه الأنشطة المتنوعة في بناء الثقة. ويجب على جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تعمل على بناء الثقة. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أخذ زمام المبادرة في إحراز تقدم ملحوظ في هذا الصدد. وستكون زيادة الشفافية فيما يتعلق بالترسانات النووية خطوة جديرة بالترحيب. وسيكون ضروريا أيضا إجراء المفاوضات بشأن معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لإظهار إحراز ذلك التقدم، فضلا عن الحوار الجاري بشأن المذهب النووي والاستقرار الاستراتيجي.

إن السبيل الوحيدة المؤدي لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هو نزع السلاح النووي بصورة فعالة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ويتطلب ذلك المشاركة البناءة من جميع البلدان المعنية، بما فيها الحائزة للأسلحة النووية. وتشاطر أستراليا الالتزام بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن ذلك الهدف لن تساعد على تحقيقه معاهدة حظر الأسلحة النووية. بل أدت تلك المعاهدة إلى تعميق الانقسامات وعرقلت بعض التقدم المحرز وتسببت في غموض مضر، فضلا عن إنشائها منتدى منافسا ولا جدوى منه لمواصلة العمل في مجال نزع السلاح النووي. ويكمن جوهر المشكلة كما تراها أستراليا في أن المعاهدة تسعى إلى نزع الشرعية عن تدابير الردع الفعال. ولن تعزز تلك المعاهدة الأمن ولا نزع السلاح النووي.

والمضي قدما على نحو عملي. ويتطلب ذلك التحلي بالصبر والإبداع والابتكار وبذل الجهود الدؤوبة. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهم أداة دولية لنزع السلاح النووي - وهي حجر الزاوية في نظام أمننا الجماعي الحديث، وملزمة قانونا لما يزيد عن ١٩٠ دولة من الدول الأطراف فيها، في حين تظل خطة عملها المعتمدة بتوافق الآراء في عام ٢٠١٢ المخطط الذي نستند إليه في اتخاذ الإجراءات العملية. ويتطلب تنفيذ الخطة الالتزام المستمر على المسارات الأربعة المحددة جيدا: إنفاذ الحظر الشامل للتجارب النووية، والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وتحقيق المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالترسانات النووية، وحل المشاكل العملية المعقدة المتعلقة بالتحقق من الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي. وتؤيد أستراليا النهج التدريجي للمضي قدما بنزع السلاح عن طريق تلك الخطوات وغيرها من الخطوات الملموسة والواقعية الأخرى. ونعمل أيضا على بناء جسور التواصل والتوصل إلى اتفاق عن طريق مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الإقليمية.

ويسر أستراليا أنها تشارك في الوقت الراهن، إلى جانب نيوزيلندا والمكسيك، بوصفها دولة رائدة هذا العام، في تقديم مشروع القرار السنوي بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (A/C.1/72/L.42) وتؤكد الاستفزات المستمرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحاجة الملحة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ وتحقيق عالميتها. ويعتمد تأثير هذه المعاهدة على قوتها المعيارية والفعالية المؤكدة لآلية التحقق التابعة لها. فهي التي أنشأت ورسخت القاعدة المعمول بها بأمر الواقع في حظر التجارب النووية.

ونشعر بالتشجيع أيضا للأعمال الهامة التي اضطلع بها فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد

زلنا ملتزمين بمواصلة الوقف الاختياري الانفرادي لتجارب الانفجارات النووية. وما دام قد أشير إلى الهند وإلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من قبل تجمع لبعض الدول بالأمس (انظر A/C.1/72/PV.10)، فإنني أود القول إن موقف الهند إزاء معاهدة عدم الانتشار معروف جيدا ولسنا بحاجة إلى تكراره. وليس ثمة مجال لإثارة مسألة انضمام الهند إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

و نؤيد في الوقت نفسه دعم وتعزيز الأهداف العالمية لعدم الانتشار، لا سيما التنفيذ الكامل والفعال من جانب الدول لالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقات والمعاهدات ذات الصلة، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار. وعلى الرغم من أن الهند ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار، فإنها تتقيد بمبادئ المعاهدة وأهدافها، بما في ذلك التطلعات إلى نزع السلاح النووي. والهند ملتزمة بالإسهام في تعزيز عدم الانتشار. وقد تمكنا من تحديث برنامج عملنا ونأمل أن يجذو أصدقاءنا الحذو نفسه وأن يولوا الاهتمام اللازم لمعالجة العجز في التنفيذ الفعلي لهدف عدم الانتشار ونزع السلاح.

ولم تشارك الهند في المفاوضات المؤدية إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وعليه، ليس بوسع الهند أن تكون طرفا في المعاهدة وهي غير مقيدة بأي من الالتزامات التي قد تنشأ عنها. ومثلما حدث في الماضي، فإن الهند على استعداد للعمل مع الأطراف الموقعة على المعاهدة لإحراز التقدم في المحافل المتعددة الأطراف تحقيقا للهدف المشترك الرامي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

وقد بينت الهند بجلاء تام خلال البيانين اللذين أدلت بهما في ٧ تموز/يوليه و ٣ أيلول/سبتمبر موقفها إزاء التجارب الصاروخية والنووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن دواعي شعورنا بالقلق العميق أن تنتهك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزاماتها الدولية بما يتعارض مع هدف نزع

وفي الختام، ترى أستراليا، عوضا عن ذلك، أنه ينبغي أن ينصب اهتمامنا الجماعي على تحقيق مصلحتنا المشتركة في تأييد معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها. وستواصل أستراليا العمل بصورة فعالة لدعم معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في جهود المجتمع الدولي الطويلة الأمد في ميدان نزع السلاح. وقد أصبح ذلك العمل الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتشكل الأسلحة النووية تهديدا خطيرا لجميع الدول. وسنعمل كل ما في وسعنا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وينعم بالسلام والأمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل الهند ليتولى عرض مشروع القرارين A/C.1/72/L.22 و A/C.1/72/L.47.

السيد جيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان المتعلق بمجموعة الأسلحة النووية في اللجنة الأولى الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

ولا تزال الهند ملتزمة بنزع السلاح النووي الشامل بطريقة غير تمييزية ويمكن التحقق منها، فضلا عن التزامها بتعددية الأطراف في تحقيق ذلك الهدف. وقد ظل موقفنا إزاء ذلك حازما وثابتا على مر السنوات. ونؤيد اقتراح التفاوض بشأن عقد اتفاقية شاملة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح. ونؤيد أيضا وبدون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، الشروع فورا في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح على أساس قرار المؤتمر المحدد لتلك الولاية والوارد في الوثيقة CD/1299.

وبوصفها دولة مسؤولة في مجال استخدام الطاقة النووية، تنتهج الهند سياسة الحد الأدنى من الردع بطريقة موثوق بها وتقوم على أساس موقف عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدام تلك الأسلحة ضد الدول غير الحائزة لها. وما

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا لتتولى عرض مشروع القرار A/C.1/72/L.50.

السيدة مكارني (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): لا ريب أن المجتمع العالمي لمنع الانتشار ونزع السلاح النوويين يواجه تحديات خطيرة. لقد ناقشنا هذا الأسبوع التهديد المتزايد الذي تمثله برامج القذائف النووية والقذائف التسيارية لكوريا الشمالية، في انتهاك متكرر وصارخ للمعايير العالمية وقرارات مجلس الأمن المتعاقبة. ويشكل التوتر المتصاعد بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والاستقطاب المتزايد في المجتمع الدولي سببا للقلق العميق.

ويجب أن ننظر أيضا في تأثير معاهدة حظر الأسلحة النووية التي، بصراحة، أسهمت في زيادة الانقسام في المجتمع الدولي. وإذا لم يكن بالإمكان إدارة هذه الانقسامات يمكنها أن تعرض للخطر دورة الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن أجل إحراز تقدم في اتجاه بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، هناك حاجة إلى العمل الموحد من جانب مجتمعنا.

ومع أنه لدى كندا تحفظات على معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإننا نشاطر المشاعر الكامنة وراءها. لقد كان إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي بطيئا للغاية، وتحتاج الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إظهار قيادة متجددة. وبالمثل، يتعين على الدول غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار أن تركز على تقليل اعتمادها على الأسلحة النووية ثم إلزائها.

(تكلمت بالفرنسية)

إن المزيد من الاضطلاع بالقيادة ضروري أيضا نظرا لاستمرار تحفظ البعض على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتتطلب خطوة القضايا المطروحة المزيد من العمل الواقعي والشامل. ولهذا السبب يسر كندا أن تترأس فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى لوضع معاهدة

السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، الذي أيدته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن تلك التصرفات التي تؤثر سلبا على السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها. ولا تزال الهند تشعر بالقلق أيضا من انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا القذائف، مما ألقى بآثار سلبية على الأمن الوطني للهند نفسها. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ موقف موحد ضد من تربطهم صلات سرية بالانتشار النووي أو يجنون الفوائد منه.

وتود الهند أن تتولى عرض مشروع قرارين المقدمين في إطار هذه المجموعة بالنيابة عن مقدميهما. وقد قدم مشروع القرار الأول المعنون "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" (A/C.1/72/L.47)، لأول مرة في عام ١٩٨٢ وهو أحد مشاريع القرارات التي طال أمد النظر فيها في إطار اللجنة الأولى. ويجسد مشروع القرار إيماننا بأن من شأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ومتفاوض عليه في مؤتمر نزع السلاح بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن يسهم في عملية التنفيذ التدريجي لتحريم الأسلحة النووية ونزع الشرعية عنها. وعليه، فإن لمشروع القرار جذورا راسخة في التقليد الإنساني لنزع السلاح النووي. ونحث الدول التي ما برحت تصوت معارضة لمشروع القرار على إعادة النظر في موقفها حتى ينسجم مع تأييدها المعلن لحظر الأسلحة النووية.

يبرز مشروع القرار الثاني، بشأن الحد من الخطر النووي (A/C.1/72/L.22) الحاجة إلى استعراض المذاهب النووية والخطوات الرامية إلى الحد من خطر الاستخدام غير المقصود أو العرضي للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال إلغاء حالة التأهب وإزالة الأسلحة النووية. ونرحب بصدى أهداف مشروع القرار المتعلق بتجنب الاستخدام غير المقصود أو العرضي للأسلحة النووية لدى المجتمع الدولي.

بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

في الختام، تعتقد كندا أنه يمكن إحراز المزيد من التقدم من جانب المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح النووي. وبالرغم من مجموعة التهديدات والتحديات التي نواجهها، فإننا لا نرتدع. وتكرس كندا موارد كبيرة لمبادرات ذات مصداقية شاملة وتساعد على بناء الثقة اللازمة للحد من المخاطر. وبدلاً من التركيز على الانقسامات، يجب أن يكون محط تركيزنا والتزامنا الجماعي هو العمل الجماعي من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في توفير أمن أكبر لجميع الناس في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

**السيد لانغلاند (النرويج)** (تكلم بالإنكليزية): سأقر صيغة مختصرة من البيان الذي سينشر على بوابة PaperSmart.

لقد أعادت النرويج تأكيد التزامها بهدف القضاء التام على الأسلحة النووية. وهذا هدف طويل الأجل سيتطلب بذل جهود متواصلة على طول مسارات عديدة، مثل تدابير نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وبناء الثقة. ومن الواضح أن المشهد الأمني الأوسع سيكون له تأثير على قدرتنا على تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

ومع ذلك، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتضمن التزامات واضحة بنزع السلاح تمت بلورتها بشكل أكبر في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥ والمؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ومن الضروري تعزيز الثقة اللازمة لإجراء تخفيضات متوازنة ومتبادلة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها للترسانات النووية في المستقبل. وهذا سيمكننا من تحقيق ودعم إنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية ينظمه إطار قانوني. ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم في صون وتوطيد الصكوك القائمة، مثل معاهدة عدم الانتشار، التي تظل تشكل حجر الزاوية في عدم الانتشار

لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو المسؤول عن وضع عناصر معاهدة للتفاوض في نهاية المطاف.

ولا يمكن المبالغة في تقدير قيمة هذا العمل والمشاورات غير الرسمية مع الجمعية العامة الأوسع. ونحن على ثقة بأن هذا العمل سيسمح لنا بإعادة تأكيد القيمة البالغة الأهمية للمعاهدة من أجل تعزيز الإطار العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وأود أن أذكر الوفود بأن السفارة هيدى هولان ستطلع اللجنة على التقدم الذي أحرزه الفريق التحضيري غدا، الساعة ١٥/٠٠.

ومن خلال مساهمة طوعية للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، تدعم كندا أيضاً تطوير القدرات العالمية والتقنيات الجديدة اللازمة للتحقق من نزع السلاح النووي، التي تفتقر حالياً إلى العالمية. وفيما نتابع هذه الجهود، لا يمكننا تجاهل الخطر المباشر. ويجب علينا مواجهة شبكات الانتشار وتعزيز الحوار السياسي البناء.

(تكلمت بالإنكليزية)

تخضع خطة العمل المشتركة الشاملة، إيران لنظام تحقق دولي واسع النطاق. وما دامت الخطة تنفذ بالكامل، فإنها ستساعد على ضمان أن يكون برنامج إيران النووي سلمياً بشكل خاص. ومن خلال إظهار قيمة الدبلوماسية في تعزيز أهداف عدم الانتشار النووي، تقدم الخطة أيضاً مثلاً ربما يوفر الأمل والدروس الممكنة للرد على كوريا الشمالية.

أخيراً، لا تزال كندا تشعر بالقلق من التهديد المتطور للإرهاب النووي، وتؤيد بقوة تعزيز أمن المواد والمرافق النووية والمشعة على الصعيد العالمي. وقد تعهدت كندا بتقديم أكثر من ٣٠ مليون دولار في العام الماضي لدعم مشاريع لتأمين المواد النووية والإشعاعية، ومنع الاتجار غير المشروع بها وتعزيز الأطر التنظيمية والقانونية ذات الصلة. ولذلك، فإننا نرحب بالاحتفال

وبالإضافة إلى توطيد الاتفاقات القائمة، ثمة حاجة إلى عدد من اللبنات الأخرى التي تعزز بعضها البعض لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتتطلع النرويج إلى نتائج فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى لوضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأود أن أذكر أن النرويج تعتبر أن ولاية شانون مرنة بدرجة كافية لتغطية جميع الشواغل التي قد تثار في المفاوضات المقبلة لمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بما في ذلك مسألة الإدراج التدريجي للمخزونات.

وتبين الإجراءات غير المسؤولة التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدى الطابع الملح لتحويل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من قاعدة ملزمة سياسيا إلى صك ملزم قانونا. وتدعو النرويج جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ مرة أخرى، إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيحقق التقدم في هذا المجال تأثيرا إيجابيا هائلا على نزع السلاح النووي.

وستتوقف قدرتنا على إلغاء الأسلحة النووية على نظام موثوق لعدم الانتشار. وكحد أدنى، سيتعين على جميع الدول تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي.

لقد تحقق الكثير في مجال الأمن النووي، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويود وفد بلدي أن يؤكد على مؤتمرات القمة للأمن النووي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى مختلف الصكوك، مثل الاتفاقية المعدلة بشأن الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وتشعر النرويج بالقلق إزاء الكميات الكبيرة من اليورانيوم العالي التخصيب الذي لا تزال تستخدم في المرافق النووية المدنية، وتنجم عنها مخاطر كبيرة على الانتشار والأمن. وقد

ونزع السلاح والاستخدامات السلمية، فضلا عن المعاهدات الأخرى.

ويتطلب القضاء التام على الأسلحة النووية مشاركة وتعاون الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء. وبينما تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الرئيسية عن خفض ترساناتها النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف، ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تساهم أيضا. إن التحقق من نزع السلاح النووي يمثل بوضوح وسيلة لتحقيق ذلك.

وقد مهدت مبادرة المملكة المتحدة والنرويج التي بدأت في عام ٢٠٠٧، الطريق لزيادة توسيع نطاق البحوث المتعلقة بالتحقق من الأسلحة النووية لتشمل الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، دخلت النرويج مؤخرا مع السويد والولايات المتحدة والمملكة المتحدة في مبادرة متعددة السنوات لمحاكاة تحديد الأسلحة تسمى الشراكة الرباعية للتحقق النووي، التي تجري حاليا تمرينا في المملكة المتحدة.

في أعقاب اتخاذ القرار ٦٧/٧١، سيقوم الأمين العام بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين. وسيستفيد الفريق من تجربة التحقق المكتسبة والدروس المستفادة من المعاهدات السابقة. ونأمل وننتظر، أن يتضمن تقرير فريق الخبراء الحكوميين توصيات عملية لتنظر فيها الجمعية العامة.

وتظل النرويج عضوا نشطا في الشراكة الدولية من أجل نزع السلاح النووي. إننا بحاجة إلى تطوير ثقافة تعاون وثقة وفهم مشترك للمسائل التقنية المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي فيما بين مجموعة كبيرة من الدول. وبناء القدرات مجال آخر يجري استكشافه في إطار الشراكة الدولية من أجل نزع السلاح النووي.

نزع السلاح فما يزال هناك ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة النووية في عالمنا وأن الكثير منها في مستويات قصوى من التأهب.

وبطبيعة الحال فإن الأسلحة النووية لن تؤدي إلا إلى المزيد من الأسلحة النووية. ونشهد بالفعل طموحات وإجراءات ميدانية مثيرة للقلق في هذا المنحى. هذا وقد حظي مشروع القرار بتأييد مقدميه التاليين: إريتريا، إكوادور، أنغولا، تايلند، تونغغا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، ساموا، سوازيلند، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، كوبا، كينيا، منغوليا، نيكاراغوا، فضلا عن وفد بلدي، ميانمار. ونعرض مرة أخرى هذا العام مشروع قرارنا التقليدي بشأن نزع السلاح النووي.

ويعدُّ مشروع القرار نجحا شاملا إزاء نزع السلاح النووي وهو يركّز على اتخاذ خطوات عملية وقابلة للتحقيق. وبالإضافة إلى التحديثات التقنية، يشمل مشروع القرار هذا العام في الفقرة التاسعة عشرة من ديباجته الجهود التي يبذلها رئيس الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدما في إطار مؤتمر نزع السلاح تمشيا مع تقرير المؤتمر. وتعبّر الفقرة الثامنة والعشرين من ديباجته عن بالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية. وترحب الفقرة الرابعة والثلاثون من لديباجته بالاعتماد الناجح لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه. ويمثّل مشروع القرار آراء وتطلعات وقناعات ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة لا لبس فيها.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشكر الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار وتأييده على الدوام. وندعو جميع الدول الأعضاء المتبقية إلى دعم مشروع القرار هذا العام عبر تقديمه والتصويت مؤيدة له.

**السيد أربولا راميريث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):**  
يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي. وتعرب باراغواي عن بالغ سرورها بالتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة

استضافت النرويج ندوتين دوليتين حول الحد من اليورانيوم العالي التخصيب في القطاع المدني.

وسيعقد حدث ثالث في أوسلو في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه في العام المقبل. ومن المتوقع أن يتيح ذلك الفرصة لإجراء حوار أوثق بشأن المسائل التقنية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بما يمكننا من المضي قدما بعملية الانتقال من اليورانيوم العالي التخصيب إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب للأغراض المدنية.

وفي الختام، فليس ثمة مسار سريع نحو عالم خال من الأسلحة النووية، ونحن بحاجة إلى السعي إلى جدول أعمال شامل وتطوعي يتعين عليه أن يشمل عددا من اللبّات الأساسية التي تؤازر بعضها بعضا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن لممثل ميانمار ليعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.18.

**السيد هتين لين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية):** يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.10) والبيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/72/PV.10) يوم أمس.

وآخذ الكلمة لأعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.18، بشأن نزع السلاح النووي. ولا شك أن الأسلحة النووية هي الأسلحة الأشد خطورة وتدميرا على وجه الأرض. فباستطاعة قطعة واحدة من السلاح النووي أن تدمر أكبر المدن وتقتل الملايين وتعرض البيئة الطبيعية للخطر - بينما يتعين على الأجيال المقبلة أن تعيش تحت تأثير عواقبها الكارثية الطويلة الأجل. وتنشأ مخاطر الأسلحة النووية من وجودها بحد ذاتها. ولذلك فإن الضمانة الوحيدة المطلقة لعدم استخدام الأسلحة النووية هي إزالتها تماما. وكما أوضحت الممثلة السامية لشؤون

ونكرر رفضنا لتجارب الأسلحة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا في انتهاك للقانون الدولي.

ويشكل نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي تحديا عالميا. ويقع على عاتق جميع الدول الالتزام بإجراء مفاوضات على أساس من حسن النية لتحقيق نزع السلاح النووي في جميع جوانبه. ولا يمكن للمفاوضات الثنائية أن تحل محل المفاوضات المتعددة الأطراف أبدا في ذلك الصدد.

ويدعو وفد باراغواي إلى وضع برنامج عمل يُعنى بتوسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية على نحو تدريجي، وخاصة في الشرق الأوسط، ووضع اتفاقية دولية توفر الضمانات اللازمة للدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

ويجب تحقيق نزع السلاح النووي بطريقة شفافة ولا رجعة فيها، وأن يقترن ذلك بآليات تحقق فعالة. وينبغي أن يستند ذلك إلى إطار عالمي وملزم قانونا. ويدعو وفد باراغواي إلى إضفاء الطابع العالمي على الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار النوويين. ونحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على التصديق أو الانضمام، حسب الاقتضاء، إلى كل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، فضلا عن المعاهدات والصكوك الدولية المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وتحث جمهورية باراغواي جميع الدول على الامتناع عن أي إجراءات تتعارض مع مبادئ هذه المعاهدات وأغراضها. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص، إلى إعادة النظر في عقيدتها النووية واتخاذ تدابير فورية وعاجلة للتقليل من مخاطر استخدام الأسلحة النووية سواء كان عرضيا أو غير مقصود.

النووية في ٢٠ أيلول/سبتمبر عقب عملية التفاوض. وقد كان ذلك معلما تاريخيا بالنسبة للأمم مثلما هو لباراغواي بوصفها بلدا محبا للسلام وممثلا لمبادئ القانون الدولي. ويشيد وفد بلدي بجهود ممثلي المجتمع المدني في تعزيز ودعم الإنهاء الناجح للمفاوضات بشأن المعاهدة واعتمادها. ونود أن نشيد على وجه الخصوص، بالحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، وهنئها على منحها جائزة نوبل للسلام.

وبالنسبة لدولة مثل باراغواي - التي كرست حظر أسلحة الدمار الشامل في دستورها - فإن اعتماد المعاهدة لم يسد ثغرة في القانون الدولي العام ويكمل بدء نفاذ حظر الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية فحسب، بل يؤكد مجددا قناعتها بأن حظر الأسلحة النووية وإزالتها هما شرطان لازمان لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وفي سياق جهودنا الوطنية المبذولة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل الجهات من غير الدول، وجهت حكومة باراغواي دعوة إلى لجنة مكافحة الإرهاب تطلب فيها زيارة متابعة للزيارة الأولية لمديرها التنفيذي في آذار/مارس الماضي. وحينئذ لاحظت اللجنة احتياجات باراغواي الميدانية للحصول على المساعدة التقنية والمعدات المتخصصة بغية تعزيز آلياتها السياسات الرامية إلى منع جميع مظاهر الإرهاب والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، بما في ذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويعدُّ استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، علاوة على انتهاك ميثاق الأمم المتحدة. ويود وفد باراغواي أن يحث مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب إعلاناتها التفسيرية المتعلقة ببروتوكولات معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن جعل تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي يتوقف على التحسينات غير المحددة في البيئة الأمنية الدولية لن يؤدي إلا إلى الحجج المضادة، مما يجعل تنفيذ التزامات عدم الانتشار يتوقف على نفس الشروط الغامضة. وهذه حلقة مفرغة ستؤدي إلى التآكل التدريجي لمصداقية واستدامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

حتى في ذروة الحرب الباردة، عندما كانت البيئة الأمنية الدولية أسوأ من البيئة التي نشهدها اليوم، كانت هناك فترات من الانفراج والتعاون البناء أدت إلى تخفيضات في مخزونات الأسلحة النووية. لكن هذه الفترات القصيرة الأجل أوقفت للأسف في نهاية المطاف أو عكس مسارها أحيانا.

إن التقدم المحرز في نزع السلاح النووي ما فتى القوة الرئيسية لتحسين البيئة الأمنية الدولية ومستويات التعاون الدولي. ولذلك، فإن حالة الجمود في مجال نزع السلاح النووي يمكن أن ينظر إليها بوصفها أحد الأسباب الجذرية لتدهور البيئة الأمنية، التي من المفارقة أنها استخدمت ذريعة لعدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي.

وفي ذلك الصدد، رحبت مصر باعتماد المعاهدة التاريخية بشأن حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه. ونهتج الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على جائزة نوبل للسلام المستحقة بجدارة. ونعتقد أن بدء المفاوضات بشأن القضاء الكامل على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد يشكل خطوة ضرورية يجب اتخاذها بدون مزيد من التأخير. وقد طالبت مصر مرارا بتنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ فضلا عن الالتزامات ذات الصلة بخطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. إن عدم توافر الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ هذه الالتزامات يمثل تحديا رئيسيا.

وختاما، يشدد وفد بلدي على ضرورة إعادة توجيه الموارد المخصصة لتحديث مخزونات الأسلحة النووية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروع القرارين A/C.1/72/L.1 و A/C.1/72/L.2.

**السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** نعقد هذه الدورة للجنة الأولى في ظل تزايد التوترات والتهديدات المعلنة باستخدام الأسلحة النووية، علاوة على الاتهامات الموجهة إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بارتكاب انتهاكات خطيرة للمعاهدة التي تشكل حجر الزاوية في هيكل الأمن الدولي ونظام عدم الانتشار.

وعلاوة على ذلك، تعرضت مصداقية المعاهدة واستدامتها في الآونة الأخيرة لأضرار كبيرة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، بسبب القرار المؤسف لثلاث من الدول الأطراف في المعاهدة بعرقلة توافق الآراء لصالح دولة ليست طرفا في المعاهدة.

إن مصر تكرر الإعراب عن قلقها حيال التهديد الخطير الماثل أمام البشرية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية، وتؤكد من جديد أن الإزالة الكاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها للأسلحة النووية، التي تمثل الهدف الرئيسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هي الضمان الوحيد لمنع انتشارها واستخدامها أو التهديد باستخدامها. وتحقيق ذلك الهدف ليس مستحيلا، كما يود البعض أن يعتقد العالم. إن تخليص العالم من هذا التهديد الوجودي ينبغي ويجب عدم التعامل معه على أنه حلم مثالي ساذج. بل هو في الواقع التزام ينتظر تنفيذه من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي قطعت في ذلك الصدد التزاما واضحا لا لبس فيه بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

فرصة تاريخية لجميع الدول في المنطقة وخارجها لاتخاذ خطوة كبيرة نحو تحقيق السلام والأمن الجماعي للجميع.

ومن هذا المنطلق نقدم مشروع قرارين من مشاريع القرارات السنوية بشأن الشرق الأوسط، وهما مشروع القرار A/C.1/72/L.1 الذي قدمته مصر والمعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط“، ومشروع القرار A/C.1/72/L.2، الذي قدمته المجموعة العربية، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“. وسنواصل السعي إلى الحصول على تأييد جميع الدول الأعضاء لمشروع القرارين كدليل على دعمها والتزامها المستمر بتحقيق ذلك الهدف والوفاء بالالتزامات ذات الصلة.

ستتاح نسخة من بياني الكامل على بوابة المقتصد في استخدام الورق.

**السيد سيني (السنغال) (تكلم بالفرنسية):** يسر وفد بلدي أن يشارك في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية. ونحن نرحب بهذه الفرصة لتبادل وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة التي حصلت عن حق على الاهتمام الدولي في سياق التوتر المتزايد والتنافس المستمر على التسلح والمداولات غير البناءة فيما بين هيئات نزع السلاح.

وعقب فشل المؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في أيار/مايو ٢٠١٥، حيث لم تتمكن الدول الأطراف في المعاهدة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية، لا تزال الحالة المتعلقة بنزع السلاح النووي مقلقة، مع تزايد الفجوة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ويوجد حاليا أكثر من ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، بما في ذلك بعض الأسلحة التي يمكن نشرها بموجب إجراءات الإنذار ويمكن أن تؤدي إلى توجيه ضربة قوية للغاية في غضون دقائق. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للعديد من الباحثين، وقعت عدة حالات

إن مصر تعتبر استمرار وجود الأسلحة النووية والفشل في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، من أكثر التحديات الملحة التي تواجه الجهود الدولية المبذولة في مجال نزع السلاح. تسعى مصر منذ أكثر من أربعة عقود إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وجعلت ذلك الهدف على رأس الأولويات في سياستها الخارجية. إن التهديدات الخطيرة التي تشكلها حيازة دولة واحدة لتلك الأسلحة في المنطقة تمثل واحدة من الأخطار الأكثر إلحاحا التي تهدد أمن المنطقة، وتجعل المنطقة معرضة بشكل كبير لسباقات التسلح المزممة والنزاعات وعدم الاستقرار.

وبالرغم من مرور أكثر من ٢٠ عاما منذ اتخاذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي شكل أساسا للتمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ظل القرار أبعد ما يكون عن التنفيذ، بسبب غياب ما يكفي من الجهود من قبل المجتمع الدولي. ومصر ومجموعة الدول العربية لا تدخر جهدا في التفاعل الإيجابي مع جميع المبادرات ذات الصلة، والمشاركة بنشاط وبجسنة في جميع الاجتماعات والمؤتمرات المعقودة للتفاوض بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط.

وما زلنا نرى أن السبيل الصحيح للمضي قدما قد ورد في الاقتراح الذي قدمته حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، والذي كان مقبولا لدى جميع الأطراف ما عدا ثلاث من الدول الأطراف. ولم يهدف الاقتراح إلا إلى الشروع في مفاوضات بشأن إخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل، ولم يمل أي نتائج على المفاوضات. إن عقد مؤتمر حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بجرية من حيث المبدأ، يجب أن يعتبر

ومع ذلك، لا تزال مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هامة، بالرغم من عدم انعقاد المؤتمر المقرر عقده بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١٢.

وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه، بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من المفاوضات المحتملة فيما بين الدول الأعضاء، والمتسمة بالمساهمات الكبيرة المقدمة من ممثلي المجتمع المدني والحضور البارز للعديد من الناجين من هيروشيما وناغازاكي - "وهم الناجون من القنبلة الذرية" - كان يمكن أن يكون خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي إن شاركت الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاؤها في المفاوضات.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية لعملها في مجال أسلحة الدمار الشامل، الذي منحت لأجله جائزة نوبل للسلام هذا العام.

ولذلك، فإن من المهم أن تنضم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حتى تستطيع الإسهام في تعزيز العناصر الأخرى لنظام عدم الانتشار، ولا سيما معاهدة عدم الانتشار - بوصفها حجر الزاوية في نظام الضمانات، الذي بموجبه عليها تعزيز سلطتها عن طريق إضفاء الطابع العالمي عليها. ولكننا نرى أن عدم وجود هيئة دولية للتحقق من الامتثال للمعاهدة يعدُّ ثغرة ينبغي سدها. وعلاوة على ذلك، فإن من الأهمية بمكان فرض حظر كامل على التجارب النووية وإنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، فضلا عن إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وبخاصة في الشرق الأوسط، إذا أردنا تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وعليه، يبدو أن من المهم أيضا بالنسبة لنا أن تعمل الدول وغيرها من الجهات الفاعلة من المجتمع المدني معا من أجل التدمير الكامل لمخزونات الرؤوس الحربية النووية أو خفضها إذا تعذر ذلك.

من أخطاء التقييم أو الفشل في نظم الكشف كان يمكن أن تؤدي إلى عمليات تبادل كارثية للضربات النووية. وهذا يعني أن المخاطر التي يمثلها مجرد وجود الأسلحة النووية تشكل خطرا كبيرا على بقاء الجنس البشري.

إن المخاطر التي تنشأ عن الحالة الجغرافية السياسية الحالية لعدم اليقين الاستراتيجي تضيف إلى المخاطر المتعلقة بوقوع حادثة نووية، الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع اشتباكات مباشرة فيما بين الأطراف ذات القدرات النووية. وتزداد خطورة الحالة بسبب الاتجاه المتمثل في زيادة دقة الأسلحة النووية، وبالتالي زيادة مخاطر احتمال وقوع صراع نووي بآثار إنسانية وبيئية قد تكون أكثر من كارثية.

والسنغال ملتزمة التزاما كاملا بالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، لا سيما مع احتمال وقوع تلك الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية. ولذلك، فإننا لا نزال مقتنعين بأن الإزالة التامة والكاملة لتلك الأسلحة هي الضمان الوحيد لمنع استخدامها. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى نظام حظر بقواعد صارمة للغاية وإجراءات تحقق يدعمها تعزيز آليات عدم الانتشار، أي من خلال تدويل دورة الوقود.

الاتفاق التاريخي مع إيران بشأن برنامجها النووي، الذي بدا أنه خطوة كبيرة إلى الأمام في جهود عدم الانتشار، يستحق الحفاظ عليه، ولا سيما إذ يوضح تقرير الأمين العام (S/2017/515) بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) - الثالث من نوعه - الذي نظر فيه مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه (انظر S/PV.7990)، أنه، فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالمجال النووي، تواصل جمهورية إيران الإسلامية احترام التزاماتها، على النحو المبين في آخر التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونقلها وتخزينها واستخدامها والتهديد باستخدامها. وتكتمل هذه المعاهدة تماما الهيكل الحالي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، إلى جانب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، أو تلك التي قد تنشئها في المستقبل.

وفي ذلك السياق، من المؤسف أن نلاحظ أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أو تلك التي تعتمد على قدرات الردع النووي لحفائها ما تزال تدعو إلى عدم التوقيع على ذلك الصك الهام، أو تتصرف، كما هو وارد في بيانها ومشاريع قراراتها المعروضة على اللجنة، وكأنه لا وجود للمعاهدة أصلا. ومنذ اعتماد المعاهدة، ما فتئت جهود تلك الدول والحجج التي تثيرها تصف معاهدة حظر الأسلحة النووية بأنها كانت فعالة للغاية في وصم حيازة تلك الأسلحة بتأكيدها صراحة على أنها تتعارض مع القانون الدولي. ويسرنا أن نلاحظ أنه وبعد مرور ثلاثة أسابيع على فتح باب التوقيع على المعاهدة، بلغ عدد الدول الموقعة عليها بالفعل ٥٣ دولة بما فيها إكوادور، وأن ثلاث دول أخرى أودعت صكوك التصديق عليها.

وفي ذلك الصدد، يزعم البعض أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تسبب الانقسام في صفوف المجتمع الدولي. وكما قال ممثل الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية خلال الجزء غير الرسمي من جلسة اللجنة المعلقة قبل بضعة أيام في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر،

”إن الحظر ليس هو ما يفرق بيننا، بل الأسلحة النووية هي تفرقتنا“.

وللأسف فإن ما ظل يشق صفوف المجتمع الدولي لسنوات عديدة هو رفض الدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالالتزام القائم بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإصرار البعض منها على أنه لا يزال بوسع تلك الأسلحة العشوائية والمدمرة أن تحقق الأمن على نحو ما. إن من

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية هدفان مترابطان ومتساويان من حيث الأهمية. وعليه، سيظل نزع السلاح العام والكامل غير قابل للتحقيق، إذا ما سعت البلدان الأخرى للالتفاف على معاهدة عدم الانتشار بغية الحصول على الأسلحة النووية، مما يضيف إلى مشكلة الدول النووية الحالية. وفي ذلك الصدد، تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رئيسي في اعتماد تدابير فعالة من أجل وقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية.

وأخيرا، فإن من الضروري إعادة التشديد على حق البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وكفالة النقل الفعال والمأمون للتكنولوجيا ذات الصلة إلى الدول التي تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وهو ما يمكن تيسيره بتعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدراتها.

السيد لوك ماركيز (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): قال الممثل الدائم لإكوادور في البيان الذي أدلى به أثناء المناقشة العامة للجنة الأولى إنه مع المفاوضات المؤدية إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإن عام ٢٠١٧ سيمثل نقطة تحول في السعي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية (انظر A/72/C.1/PV.3). وقد تحقق ذلك بالفعل بمنح جائزة نوبل للسلام للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية عن حق. وقد كان ذلك التحالف الواسع النطاق لمنظمات المجتمع المدني أحد الجهات الفاعلة الرئيسية المنظمة وراء عقد سلسلة من المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، فضلا عن أنه جزء من العملية التي أدت إلى النجاح في اعتماد المعاهدة. ويتقدم وفد إكوادور لذلك التحالف والمنظمات المنضوية تحته بالتهنئة والإشادة ويعرب عن امتنانه لها.

ولدينا في معاهدة حظر الأسلحة النووية صك عالمي ملزم قانونا، يحظر، من بين أحكام أخرى، نصب ونشر الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية واستحداثها وإنتاجها وحيازتها

النووية قديمة قدم الأمم المتحدة نفسها، وقد أحرزنا تقدما كبيرا في تحقيقها. وتعدُّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ٢٠٠٦ ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تشكل معلما واعتمدها الجمعية العامة في تموز/يوليه، بعض الأمثلة الملموسة على النجاحات التي حققتها جهودنا الجماعية. ولكن علينا أن نمضي إلى أبعد من تلك الجهود الدبلوماسية نحو تحقيق رؤيتنا لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وقد حان الوقت لاتخاذ قرارات سياسية جريئة. وأن الأوان لأن تشرع الدول الحائزة للأسلحة النووية أو تعتمز حيازتها في تفكيك برامج أسلحتها النووية والتخلي عن حيازة تلك الأسلحة. وأن الأوان أيضا للبلدان المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة أن تصدق عليها لكي تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وثمة توافق واسع للآراء على نزع السلاح النووي في المجتمع الدولي وفيما بين عامة الناس في جميع أرجاء العالم. وقد اتضح ذلك تماما عند اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتشكل تلك المعاهدة مرحلة جديدة في جهود منع الحرب النووية المبذولة على مدار سبعة عقود من الزمن. فهي المعاهدة العالمية الوحيدة التي تحظر استحداث الأسلحة النووية ونتاجها وحيازتها واستخدامها، والتهديد باستخدامها، فضلا عن حظر وضع الأسلحة النووية لبلد ما على الأراضي الوطنية لإحدى الدول الأطراف في المعاهدة.

إن ملديف دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولم تقم ملديف إطلاقا بإنتاج أي نوع من أنواع هذه الأسلحة وليس لدينا أي تطلعات للقيام بذلك في المستقبل. ونعتمد أن من واجبنا الأخلاقي تمهيد الطريق نحو تعزيز نظام عالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار وإنفاذ هذا النظام.

يسببون هذا الانقسام هم من يزعمون - بما في ذلك في مشاريع القرارات المقدمة إلى اللجنة هذا العام - أنه ينبغي ألا يركز عملنا بشكل مباشر على القضاء على تلك الأسلحة المحظورة، وإنما على السعي لتهيئة ظروف وهمية ربما تمكننا من تحقيق إزالتها في المستقبل البعيد وغير المحدد.

وتشعر إكوادور بالأسف لعدم دخول المعاهدة حيز النفاذ بسبب عدم تصديق ثمان من الدول عليها. ونؤكد من جديد أن أفضل دليل على الانضمام إلى ذلك الصك هو توقيع وتصديق تلك الدول الثماني على المعاهدة وليس الإدلاء بالبيانات أو اتخاذ القرارات المكررة في الهيئات الأخرى للغرض نفسه.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن إكوادور تؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة. ونرحب بالتقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس المحافظين المعنون "التحقق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية على ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١ (٢٠١٥)" الذي يؤكد مجددا امتثال جمهورية إيران الإسلامية للخطة. وقد بينت الخطة بوضوح أن الدبلوماسية والحوار هما السبيل لحل المنازعات. وفي وقت قد يفضل البعض، للأسف، إضعاف تعددية الأطراف والمنظمات الدولية، تدعو إكوادور جميع الأطراف إلى مواصلة دعم الخطة وتنفيذها.

**السيدة شريف (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وغيره من المسؤولين الرفيعي المستوى على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة بالأمس بشأن الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ودور المنظمات الدولية التي لديها ولايات في هذا المجال (انظر (A/72/C.1/PV.10).

وتشكّل الأسلحة النووية تهديدا وجوديا للجنس البشري. ويعدُّ القضاء على تلك الأسلحة ضرورة عاجلة وأخلاقية لعالمنا. إن جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة

إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يمثل مصيرا مشتركا للبشرية. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب أن تتحد جميع البلدان في استجابتها وأن تضع حلولاً مشتركة. وستظل ملديف دائما شريكا موثوقا للأعضاء في وضع الحلول المشتركة.

**السيد زونزي (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد ملاوي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/72/PV.10).

لقد قال السيد كيم وون - سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، ذات مرة:

”إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يمثل مسؤولية جماعية ومشتركة للمجتمع الدولي بأسره. وهناك أكثر من مسار للوصول إلى ذلك المقصد. وللأسف، هناك خلافات متزايدة حول تحقيق ذلك“.

واستنادا إلى الوعي المتزايد بالعواقب الإنسانية لأي استخدام للأسلحة النووية، قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض على عقد صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها. وقد أدى ذلك القرار إلى إصدار توصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي اجتمع في عام ٢٠١٦ مكلفا بولاية ليتناول بشكل موضوعي التدابير القانونية والأحكام والقواعد القانونية العملية والفعالة التي يتعين إبرامها لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وقد انتهى مؤتمر التفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية من عمله في ٧ تموز/يوليه باعتماد معاهدة تحظر أسلحة الدمار الشامل هذه بغية القضاء التام عليها. وينبغي أن نتذكر دائما حقيقة أنه بموجب أحكام المعاهدة، تم اعتماد

إن التطورات الجارية في شبه الجزيرة الكورية أمر مثير للقلق. وتشكل التجارب الأخيرة للقذائف التسيارية انتهاكا واضحا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وتفرض هذه الأعمال تحديا خطيرا على النظام الدولي لعدم الانتشار. كما تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وترحب ملديف بالجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي من خلال الإطار المتعدد الأطراف.

ويمكن للأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، أن تفعل المزيد من أجل تسريع الجهود العالمية للتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وقد اخذ المجلس حتى الآن قرارين تاريخيين، الأول في عام ٢٠٠٩ والثاني في عام ٢٠١٦، وكلاهما يمثلان تحولات هامة وإيجابية في جعل المجلس أكثر استجابة للرأي العام العالمي بغية وضع حد للتجارب النووية والتوصل إلى منع الانتشار النووي بشكل نهائي. ويعمل هذان القراران على تقريينا خطوة أخرى نحو تحقيق هدفنا المنشود المتمثل في ألا تكون الأسلحة النووية هي أهم جوانب الردع الأمني الوطني لأي بلد بعد الآن.

وتأمل ملديف أن يتم انتخابها، بدعم من أعضاء المجلس، في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠ في الانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وإذا تم انتخابنا، سنجعل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في صدارة مناقشات المجلس. وسيكون الهدف هو تركيز انتباه المجلس على الخطر المتزايد لوقوع الأسلحة النووية في أيدي الجماعات الإرهابية، وسد الثغرات أيا كانت في انتشار وتوسع تكنولوجيا الأسلحة النووية. وتأمل ملديف، بدعم من الأعضاء، أن تدفع قدما بالالتزام السياسي العالمي نحو تهيئة بيئة تيسر كفاءة إنجاز مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

وسنشر النص الكامل من بياننا على بوابة المقتصد في استخدام الورق.

**السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** تلتزم ألمانيا التزاما كاملا بالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن نزع السلاح النووي يسهم أساسا في تحقيق أمننا ويمكن التوصل إليه على أفضل وجه على أساس اتباع نهج عملي تدريجي. ويجب أن يأخذ ذلك في الاعتبار البيئة الأمنية السائدة ومشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولإنجاح هذا النهج، فإننا بحاجة إلى تهيئة الظروف المواتية. وتدعم ألمانيا بشكل نشط ومستمر مختلف الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وكان أحدث التطورات المثيرة للقلق حتى الآن هو تسارع برامج القذائف النووية والتسيارية غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتسلط قضية كوريا الشمالية الضوء على العديد من الدروس. وتتمثل أحد الدروس المستفادة في حاجتنا إلى مضاعفة جهودنا حينما يتعلق الأمر بتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ركائزها الثلاث المتساوية الأهمية. وألمانيا مقتنعة بأن المعاهدة تمثل، وينبغي أن تظل، حجر الزاوية في جميع الجهود المبذولة لمنع الانتشار ونزع السلاح النوويين. وهذا هو ما نعمل من أجله في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

وقد شارك وزير الخارجية غابرييل، مع وزير الخارجية الياباني كونو، في استضافة الاجتماع السابع لوزراء الخارجية في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح في نيويورك في أيلول/سبتمبر، حيث أكدت المبادرة على ولايتها الأساسية لمواصلة تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أساس مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض خطة العمل المعاهدة لعام ٢٠١٠. وتحدد خطة عمل عام ٢٠١٠ العديد من الخطوات التي تمهد الطريق نحو نزع السلاح النووي، بما في

النص بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٢ صوتا، مقابل صوت واحد وامتناع عضو واحد عن التصويت. وهذا أمر أساسي. فالمعاهدة تنص على أن تتعهد كل دولة من الدول الأطراف بالألا تقدم أبدا، تحت أي ظرف من الظروف، على تطوير أو اختبار أو إنتاج أو صنع أو حيازة أو امتلاك أو تكديس الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لن تقوم الدول الأطراف أبدا بنقل هذه الأسلحة أو الأجهزة؛ أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، أو السماح بتمركزها أو تركيبها أو نشرها على أراضيها.

وبالرغم من أن ملاوي لا تملك أسلحة نووية ولا تعزز إنتاج أي منها، فإنها تدرك بوضوح تأثير التفجير الناتج عن الأسلحة النووية. فبصرف النظر عن السبب، لن يقف التأثير عند الحدود الوطنية، بل يمكن أن يكون له عواقب على الصعيد الإقليمي، بل والعالمي، تتسبب في الدمار والموت والتشريد، وكذلك الإضرار بصورة عميقة وطويلة الأجل بالبيئة، والمناخ، وصحة الإنسان ورفاهه والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والنظام الاجتماعي، بل وتهدد بقاء الجنس البشري. وفي ذلك الصدد، وقعت ملاوي على معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧. فالمعاهدة، على أقل تقدير، تمثل إنجازا تاريخيا في الجهود الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية. وسيشكل اليوم الذي نجلس فيه جميعا في هذه القاعة، بعد توقيع جميع البلدان وتصديقها على المعاهدة، لحظة مبهجة.

كما وقعت ملاوي سابقا على معاهدات مماثلة، مثل معاهدة بليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وتحظر المعاهدة على الدول الأطراف فيها بحث أو تطوير أو تصنيع أو تخزين أو حيازة أو اختبار أو حيازة أو مراقبة أو وضع أجهزة متفجرة نووية في أراضيها، وإلقاء النفايات المشعة في المنطقة الأفريقية. كما تعد ملاوي من الدول الموقعة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

رفيع المستوى عمله في يوليو/تموز، وبث زخم جديد في عملية من المأمول أن تمهد الطريق إلى مفاوضات مبكرة بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولا يمكن لنزع السلاح النووي أن يحدث إلا إذا كانت الظروف الأمنية مؤاتية وغير متسمة بالافتقار إلى الثقة والشفافية. ولمعالجة المسائل الأساسية المتعلقة بالثقة وعدم الثقة، يمكن لتعزيز الضمانات الأمنية السلبية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن يؤدي دورا مهما، وينبغي زيادة استكشاف قيمة وأهمية تلك الضمانات.

والعامل الآخر المهم لإحراز التقدم في نزع السلاح النووي هو الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي تركز على تطوير التدابير التقنية للتحقق من نزع السلاح النووي. وتود ألمانيا أن تسهم في تلك العملية الهامة بالتركيز على التدابير العملية، وهي تؤيد بقوة مبادرة الترويج التي تهدف إلى إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين معني بتلك المسائل.

أخيراً، وبالانتقال إلى الركيزة الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار، يجب أن يستند الاستخدام السلمي للطاقة النووية إلى أعلى مستوى ممكن من مستويات السلامة النووية والأمن النووي. إن الأمن النووي يصب في مصلحتنا جميعاً، لأنه يهدف إلى الحماية من استخدام المواد النووية من قبل الإرهابيين والجهات الفاعلة غير الحكومية غير المأذون لها. ويجب أن ندرك أن التهديدات النووية لا تقف عند حدود بلادنا. وعلى وجه الخصوص، سيظل الحفاظ على أمن الفضاء الإلكتروني وسلامة المصادر المشعة المستخدمة في الأغراض المدنية يشكل تحدياً للسنوات المقبلة - ليس لبلدي وحده.

وقد استغرقتنا أكثر من ١٠ سنوات لإيجاد حل دبلوماسي والتفاوض عليه، حل يتناول بصورة كاملة العديد من الشواغل المتعلقة بالطابع السلمي المحض للبرنامج النووي الإيراني. وقد وضعت خطه العمل الشاملة المشتركة، التي تم الاتفاق عليها

ذلك تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل مزيد من الجهود من أجل نزع السلاح النووي.

وفي ذلك الصدد، نرحب باجتماع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في هلسنكي في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر لاستئناف محادثتهما بشأن الاستقرار الاستراتيجي، بما في ذلك بشأن المسائل ذات الصلة بمراقبة الأسلحة والخطوات الأخرى المتخذة في مجال نزع السلاح النووي، وإعلان استعدادهما للاجتماع مرة أخرى هذا العام.

وسنؤيد تمديد المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي نجحت حتى الآن في تنفيذ تخفيضات الأسلحة النووية المتفق عليها بين الولايات المتحدة وروسيا.

وبالإشارة مرة أخرى إلى الحالة المقلقة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها البلد الوحيد الذي لا يزال منخرطاً في التجارب النووية في القرن الحادي والعشرين، مما يؤكد على جدوى وأهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. وينبغي لجميع الدول التي ليست بعد طرفاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الإسراع في التوقيع و/أو التصديق عليها، ومن ثم الانضمام إلى عزم المجتمع الدولي على إنهاء التجارب النووية. ومع أن الوقف الاختياري الحالي للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أمر مهم، فإننا نعتقد أنه غير كاف.

وبالمثل، ستكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة المنطقية التالية على جدول أعمال نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. ولذلك السبب شاركت ألمانيا، إلى جانب كندا وهولندا، في تقديم القرار ٢٥٩/٧١ في العام الماضي للشروع في عمله جديده للجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد بدأ فريق تحضير

عقدته في عام ٢٠٢٠. ولم تحرز الدورة الأولى للجنة التحضيرية، التي عقدت في أيار/مايو، سوى قدر ضئيل من التقدم بشأن هذه المسائل. وينبغي بذل المزيد من الجهود للتغلب على الانقسام وانعدام الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة كجزء من جهودنا الجماعية للحفاظ على شرعية وأهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثانياً، يجب أن نواصل العمل نحو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد عقد المؤتمر العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الشهر الماضي. لقد عقد ذلك المؤتمر ١٠ مرات أكثر من اللازم. ومع أن المعايير الراسخة ضد الاختبارات تبعث على الاطمئنان، فإنها لا تحل محل ضرورة وجود صك ملزم قانوناً لضمان عدم اختبار قوة هذا المعيار أبداً، لا سيما في بيئتنا الأمنية المشتع. ونحث بشدة الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على التوقيع والتصديق على المعاهدة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تشكل خطوات عملية بموجب المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار. ونشجع الجهود الرامية إلى إحلال السلام الحقيقي والدائم في شرق أوسط خال من الأسلحة النووية، من خلال إجراء حوار حقيقي ومفتوح وبناء، يشمل جميع الأطراف المعنية. وفي أماكن أقرب إلى الوطن، ما فتئت سنغافورة تؤكد عزمها على إبقاء جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بالمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، التي دخلت حيز النفاذ قبل ٢٠ عاماً. وستواصل سنغافورة العمل بشكل وثيق مع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تسوية المسائل المتعلقة، والعمل نحو التوقيع والتصديق الجماعيين على البروتوكول الملحق بتلك المعاهدة بدون تحفظات.

أخيراً بين ثلاثة أعضاء في الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا والولايات المتحدة وإيران في عام ٢٠١٥، حداً لأزمة انتشار نووي وشيك، وزادت من تعزيز معاهدة عدم الانتشار. وفي هذه اللحظة الحساسة، نؤكد على أن التنفيذ التام لخطة العمل الشاملة المشتركة من جانب جميع الأطراف يظل أمراً أساسياً، وأنه ينبغي لجميع صناعات القرار الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرض للخطر خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلينا ألا نعرض للخطر التقدم الهام المحرز بشأن عدم الانتشار الذي حققته خطة العمل المشتركة.

**السيدة ليونغ (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد سنغافورة البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/72/PV.11).

لقد كان المسار المؤدي إلى نزع السلاح النووي محفوظاً بالتحديات منذ صدور أول قرار للجمعية العامة في عام ١٩٤٦. وفي حين أُحرز بعض التقدم على مدى السنوات الـ ٧٢ الماضية، يبدو أننا نواجه، مع كل خطوة إلى الأمام، نكسات أخرى. لقد كان التقدم المحرز بطيئاً، ولكن يجب علينا أن نواصل إظهار العزم والاستعداد للجلوس على طاولة الحوار، خاصة وأن البيئة الأمنية تتسم بعدم اليقين. وترى سنغافورة أن هناك العديد من الخطوات الملموسة التي يمكننا اتخاذها لتعزيز نزع السلاح النووي.

أولاً، يجب على الدول تعزيز التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولا تزال سنغافورة ملتزمة بالأهداف وبالركائز المتعاضدة الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ويجب أن نعمل نحو تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وأن نجد سبيلاً لإشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية في مناقشات نزع السلاح. وإذ نتطلع إلى المستقبل، يجب أن نضع الأسس اللازمة لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار، المقرر

نفسه، ونحن نعمل نحو تحقيق هدفنا المشترك، الذي من المحتمل أن يتجاوز الحدود الوطنية ويؤثر على الأجيال المقبلة.

**السيد مندوسا - غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):**  
إن المجتمع الدولي باعتماده معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه، إنما وجه نداء قويا وواضحا إلى جميع الدول، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، من أجل القضاء على استخدام الأسلحة النووية في مذهبها وسياساتها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية. ونحن نأسف لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية وأعضاء التحالفات الأمنية، قرروا النأي بأنفسهم عن هذه العلمية. وعلى وجه الخصوص خلال الأسابيع القليلة الماضية، رأينا كيف أن التقاعس بشأن نزع السلاح النووي ليس خيارا. ولم يعمل الحفاظ على الوضع الراهن إلا على تعريضنا لحالات متزايدة الخطورة على الأمن الدولي.

كما يؤسفنا أنه بعد خمس سنوات من اعتماد خطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي، وكذلك الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، في أدنى حدوده. ولذلك السبب، نحث جميع الدول على التوقيع على المعاهدة، ونحث الدول التي وقعت عليها بالفعل على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن من أجل الشروع في اتخاذ الخطوات التالية في تنفيذها.

ولا يزال يوجد أكثر من ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، وبدلا من تدميرها، تخصص بلايين الدولارات سنويا لتحديثها، مما يفاقم التهديد النووي. وتؤكد كوستاريكا مجددا عن رفضها التام لتحديث الأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة من تلك الأسلحة. فتلك الأعمال لا تتفق مع الالتزامات القائمة وتحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، أُحرز تقدم محدود في الحد من مخزونات الأسلحة النووية. ومعظم هذه التخفيضات سُجلت

رابعا، إننا بحاجة إلى مواصلة العمل على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتعد معاهدة حظر الأسلحة النووية أحد الأمثلة على السعي نحو تحقيق ذلك الهدف. لقد شاركت سنغافورة بشكل بناء في المفاوضات، ويؤسفنا عدم الأخذ بوجهات نظرنا في نهاية المطاف. وتظل سنغافورة ملتزمة التزاما تاما بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. والأولوية بالنسبة لنا الآن هي ألا نغفل عن هذا المسعى النهائي. ونحن بحاجة إلى إيجاد السبل الواقعية والتكاملية في هيكل نزع السلاح لتحقيق هذا المسعى. ولن يكون ذلك سهلا، نظرا للآراء المختلفة تماما التي يُعرب عنها خلال مناقشاتنا.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى دعم المبادرات المفيدة الأخرى، مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي يمكن أن تكمل الجهود الرامية إلى تحقيق هدفنا المتمثل في نزع السلاح النووي وتسهم في تلك الجهود. وفي آب/أغسطس، استضافت سنغافورة اجتماع فريق الخبراء التنفيذيين للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وجمع الخبراء من ١٨ بلدا لمناقشة قضايا السياسات الرئيسية لمكافحة الانتشار. وناقش الاجتماع السبل الملموسة لتعزيز التوعية، فضلا عن تحديث المبادرة. ويثبت تأييد سنغافورة لتلك المبادرة التزامنا بتعزيز التعاون الدولي من أجل وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها.

وهناك سبل مختلفة أمامنا لإحراز التقدم. وفي عام ٢٠١٨، سيتم عقد مؤتمر رفيع المستوى لتقييم التقدم الذي أحرزناه صوب نزع السلاح النووي، وسيعقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠. كما يقترب موعد عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. إن سنغافورة ملتزمة بالحفاظ على الانفتاح والعمل بصورة بناءة خلال مداولاتنا. ونحث إخواننا الممثلين على القيام بالشيء

على صعيد الرؤوس الحربية الحاملة وتلك الموجودة في المخازن. وتحث كوستاريكا الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ إجراءات جديدة لخفض مخزونها التبعوية وغير الاستراتيجية، بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. كما ندعو إلى خفض الاستعداد التبعوي لنظمها. فهناك العديد من الأسلحة النووية التي تبلغ مرحلة تأهب عالية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خطر وقوع هجمات إلكترونية.

ونشدد أيضا على ضرورة حظر إنتاج المواد الانشطارية. ونأسف لعدم تمكننا من التوصل إلى اتفاق إبان مؤتمر نزع السلاح للشروع في محادثات بشأن هذه المسألة. وتؤكد كوستاريكا مجددا ضرورة وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، تشمل وضع نظم تتعلق بالمواد الانشطارية الموجودة، وآليات التحقق وتدبير بناء الثقة.

إن كلا عدم الانتشار ونزع السلاح النووي أساسيان لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذاً فعالاً. وإننا اليوم أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى التزام جميع الدول التزاماً حازماً ولا لبس فيه بنزع السلاح النووي. وفي ضوء التقدم الضئيل الذي أحرزته الدول الحائزة للأسلحة النووية في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعدم تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن عدم القدرة على إكسابها طابعا عالميا، لا يمكن أن يترك نزع السلاح النووي حصرا في يد الدول الحائزة للأسلحة النووية. بل إن دولنا، أي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني المنظم، هي التي تؤمن إيمانا راسخا بالحظر التام للأسلحة النووية، ودعت إليه، وستواصل ذلك، من أجل أن تضمن وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها الدولية في هذا المجال.

وبوصف كوستاريكا دولة طرفا في معاهدة ثلاثيلوكو، وعضواً من إحدى أولى المناطق المكتظة سكانياً في العالم التي تم إعلانها منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإنها تؤكد أهمية هذه المناطق في منع الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية، وفي بناء الثقة والأمن الإقليمي، والحد من دور الأسلحة النووية، وتمهيد الطريق لإنشاء عالم بأسره خال من الأسلحة النووية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الأمر يعود إلى الدول الأعضاء لحشد استعدادنا ومبادراتنا لتحريك آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والمبادرات الأخرى التي تمكننا من التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي، ولا سيما السكان المدنيين. إن كوستاريكا ملتزمة بالنهوض بتلك الأهداف.

السيد مازيكس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نهنئ الرئيس، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين، على انتخابهم لرئاسة الدورة الثانية والسبعين للجنة الأولى. ونؤكد لهم تعاون وفد لاتفيا تعاوناً كاملاً.

وتؤيد لاتفيا تماما البيان المتعلق بالنهج التدريجي الذي أدلى به ممثل أستراليا بالأمس باسم المجموعة المؤلفة من ٢٩ دولة (انظر A/C.1/72/PV.10)، بما في ذلك بلدي. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ويساور بلدي قلق بالغ من عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، إلى جانب الخطاب الباعث على تعزيز دور

ويعتقد أن هذا المجال يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والشفافية.

ويعتقد أن هذا المجال يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والشفافية.

ويعتقد أن هذا المجال يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والشفافية.

إن التقدم العملي الذي أحرزه فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يُعدّ خطوة مشجعة للغاية. كما نتطلع إلى انطلاق أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي.

وتولي لاتفيا تعزيز دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، أهمية خاصة. والمعاهدة أداة لا غنى عنها في جهودنا الرامية إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تكون التجارب النووية التي أجريت في الماضي آخر التجارب على الإطلاق. ونواصل حث جميع الدول التي لم تنضمّ بعد إلى المعاهدة ولم تصدّق عليها على أن تفعل ذلك.

وترحب لاتفيا باستمرار بتنفيذ جميع الأطراف خطة العمل الشاملة المشتركة، ونؤكد مجدداً دعمها الثابت لها. إذ تعدّ خطة العمل إنجازاً دبلوماسياً أساسياً وخطة هامة إلى الأمام في إطار جهودنا المشتركة الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إذ يؤدي نظام ضمانات الوكالة دوراً أساسياً في تنفيذ التزامات عدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي التأكيد على المساعدة التي تقدمها الوكالة للدول الأعضاء في كفالة أعلى مستويات الأمان والأمن تسهيلاً لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وكما ذكرت، إن مما له أهمية قصوى الوفاء بالتزامات نزع السلاح وعدم الانتشار بموجب المعاهدات القائمة. وفي ذلك الصدد، ندعو أيضاً جميع الأطراف إلى كفالة تنفيذ معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى تنفيذاً كاملاً ويمكن التحقق منه. وتبقى لاتفيا شديدة القلق حيال انتهاك أحد الأطراف للأحكام الأساسية لمذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية لأوكرانيا. فتلك الأعمال تُضعف إلى حد بعيد مستويات الثقة وتؤدي إلى تقويض جهود عدم الانتشار النووي.

تبقى لاتفيا ملتزمة بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إن التهديد المتزايد الذي تشكله التجارب النووية وتجارب القذائف التسيارية المتهورة التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما هو إلا تذكير جادّ بأن على الدول أن تظل متحدة أكثر من أي وقت مضى، وأن تدعم التدابير التي سبق الاتفاق عليها بشأن نزع السلاح النووي وتنفيذها تنفيذاً تاماً. وتدين لاتفيا بشدة الاستفزات العدوانية التي تصدر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتحث ذلك البلد على التخلي عن برامجه النووية وبرامجه الخاصة بالقذائف التسيارية على نحو كامل، بدون شروط ولا تأخير.

وتؤيد لاتفيا بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ببركاتها الثلاث المتساوية الأهمية، تمثل حجر الزاوية لتلك الجهود. وينبغي أن نحرص على عدم تقويض الأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها المعاهدة.

إن الطريق أمامنا سيكون معقداً. وفيما تقترب الذكرى السنوية الخمسون لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال المجتمع العالمي يواجه العديد من التحديات الأمنية المتزايدة، التي ينبغي التصدي لها في إطار متعدد الأطراف. وفي ظل المرحلة الأمنية الراهنة، يُعدّ اتباع نهج موحد نحو مخاطر الانتشار والتهديدات الأمنية ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. أما التُّهَج المتباينة فباتت ترفاً لا قبل لنا به. ويجب أن يشارك في هذا العمل كلّ من الدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتدعو لاتفيا بقوة إلى استمرار تنفيذ النهج التدريجي لنزع السلاح النووي، مع مراعاة السياق الأمني على نطاقه الأوسع والاستقرار الاستراتيجي. ولا تزال اللبنة المحددة في خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ مناسبة، وتحث لاتفيا على تنفيذها تنفيذاً مستمراً وتاماً وموضوعياً على نحو تدريجي.

خيار مشروع للدفاع عن النفس في مواجهة التهديدات النووية الواضحة والفعالية لبلدي من جانب الولايات المتحدة. وقد ثبت الأثر الكارثي للأسلحة النووية منذ ظهورها. وعانى شعبنا اضطرابات الحرب الكارثية التي سببتها الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية. ومع ذلك، فإن الأسلحة النووية خيار استراتيجي حتمي للدفاع الوطني، وهي استراتيجية فعالة لا يمكن التراجع عنها لأي سبب من الأسباب. ويظل الردع النووي بغرض الدفاع عن النفس أداة فعالة لكفالة سيادة بلدي وحقه في الوجود والتنمية بطريقة يعول عليها. وليس لأحد الحق في أن يقرر ما إذا كانت استراتيجية الدفاع عن النفس القائمة على قوة الردع النووي صحيحة أو خاطئة.

ورداً على الملاحظات التي لا أساس لها من الممثلين، بمن فيهم ممثلو أيرلندا وكندا وأستراليا وألمانيا، وبعض البلدان الأخرى، أود القول إنه ينبغي لهم أن يفهموا حقاً إذا كان موقفنا إزاء الأسلحة النووية والقذائف التسيارية العابرة للقارات يشكل تهديداً عالمياً، كما تصر على ذلك الولايات المتحدة، أم أنه يقتصر على الولايات المتحدة وحدها. وفي الأساس، فإن الحالة في شبه الجزيرة الكورية هي مواجهة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وتسعى فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الدفاع عن كرامتها وسيادتها الوطنية في وجه السياسات العدائية للولايات المتحدة وتهديداتها النووية. وليس هناك من غرض أو نوايا لقوتنا النووية الوطنية سوى أنها قوة للردع الحربي ويتمثل الهدف منها في وضع حد للتهديدات النووية للولايات المتحدة والحيلولة دون اعتداءاتها العسكرية. ويتمثل هدفنا النهائي في حفظ توازن القوة مع الولايات المتحدة. وإنه لمن أحلام اليقظة أن يأمل البعض في أن الجزاءات قد تحقق الغاية منها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي الجزاءات نفسها التي عجزت عن منعها من أن تصبح دولة حائزة للأسلحة النووية بالكامل، وتحرز تقدماً سريعاً في أن تصبح قوة اقتصادية على مدى أكثر من نصف القرن.

وأودّ أن أختتم بياني بإعادة تأكيد دعم لاتفيا الكامل والتزامها بالصكوك والمبادرات التي أشرت إليها، وسنحقق بفضلها عالماً يسوده مزيد من الأمان والأمن غير المنقوص للجميع. إن لاتفيا ملتزمة بالإسهام في إنشاء نظام دولي قائم على القواعد، بما في ذلك من خلال توليها رئاسة مجموعة موردي المواد النووية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى لممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق والثانية على خمس دقائق.

**السيد ري إين إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** سأمارس اليوم حقي في الردّ على البلدان التي زورت الوقائع وعلى الادعاءات الاستفزازية التي قدمتها الولايات المتحدة وغيرها من الأتباع أو الممثلين.

ومن حيث النوايا والأهداف، فإن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية مسألة نشأت وتطورت لتبلغ المرحلة التي هي عليها اليوم بسبب الولايات المتحدة. ويتحمل ذلك البلد المسؤولية الكاملة عنها.

وما برحت الولايات المتحدة تهدد بلدي على مدى أكثر من ٧٠ عاماً - منذ عام ١٩٤٥. ففي أوائل القرن الحادي والعشرين وفي الآونة الأخيرة أيضاً، زادت الولايات المتحدة مستوى تهديداتها النووية ووسعت نطاقها بخطاب ناري من الغضب والتلويح بالدمار الكامل. ومنذ أقل من ٤٨ ساعة، نشرت الولايات المتحدة غواصات نووية وقاذفة قنابل نووية من طراز BI-B Lancer تجاه شبه الجزيرة الكورية، وهو مشروع يهدف إلى فصل مقر القيادة عن المرافق العسكرية في بلدي. وذلك نموذج نمطي للتهديدات النووية لبلدي من قبل الولايات المتحدة.

ولا يزال موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إزاء الأسلحة النووية والقذائف التسيارية العابرة للقارات هو أنها

كما هي مهما حاول المرء تغييرها. والحقائق هي الأعلى صوتا. والحقيقة التي لا يمكن تغييرها هي، أولا أن ما تنخرط فيه كوريا الشمالية ليس دفاعا عن النفس. بل هو انتهاك متكرر للقانون، المرة تلو الأخرى. والحقيقة الثانية هي أن العالم لا ينتهج إزاءها سياسة عدائية كما تدعي. بل الصحيح أن لكوريا الشمالية مواقف وسياسات عدائية ضد العالم الخارجي بأسره. ويتجلى ذلك واضحا من خلال أعمالها الاستفزازية وخطابها الفظ. وهاتان حقيقتان واضحتان وضوح الشمس وتكمن وراءهما الحالة التي نعلمها جميعا، ولا يمكن لأحد أن ينكرهما أو يموه عليهما. ولا جدوى لأي جهد يرمي إلى ذلك. وأود أن أختتم بياني بالقول إن حقائق الواقع وحدها القادرة على تحرير أسرى الأوهام.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على الاتهامات السخيفة التي أطلقها ممثل نظام بيونغ يانغ. وتشكل برامج كوريا الشمالية للقذائف النووية والتسيارية تهديدا خطيرا لشبه الجزيرة الكورية وآسيا وخارجها. وقد اتحدت صفوف المجتمع الدولي ضد بيونغ يانغ أكثر من أي وقت مضى بسبب استمرار تهديداتها واستفزازاتها النووية. وفرض مجلس الأمن بعض الجزاءات الأشد صرامة التي يعتمدها المجلس على مدى عدة سنوات. وندعو جميع الدول إلى التنفيذ الكامل لجزاءات مجلس الأمن ضد النظام القائم في البلد. ويجب على كوريا الشمالية أن تمتثل لالتزاماتها الدولية، وأن تفعل ذلك الآن. وإلا فلن يجني النظام شيئا سوى تعميق عزلته وزيادة ترسيخ مركزه المنبوذ.

**السيد ري إن - إيل** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي يرفض رفضا تاما الحجج غير المعقولة وغير المنطقية والتي لا أساس لها من الصحة التي أدلى بها ممثلا نظام واشنطن وكوريا الجنوبية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

بعد ذلك سأرد على ممثلي كوريا الجنوبية واليابان اللذين أدليا بملاحظات بغیضة وغير مسؤولة ومعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى وجه الخصوص، فإن الاتهامات التي لا أساس لها وكذلك الأكاذيب والقصص الملفقة من جانب كوريا الجنوبية ضد بلدي غير مقبولة على الإطلاق. إن كوريا الجنوبية هي الدولة الوحيدة من بين جميع الدول الأعضاء المجتمعة هنا التي تخلت عن السيطرة على رمزية السيادة الوطنية - وهي القوة العسكرية - لتعتمد تماما في ذلك على القوى الأجنبية. ويجب على كوريا الجنوبية أن تدرك حقيقة مكائنها، فهي لا تستطيع إراقة قطرة دم واحدة بدون الحصول على إذن مسبق من رئيس التحالف الذي تنتمي إليه. ومن الأفضل لكوريا الجنوبية ألا تضع رأسها بين حجري رحى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وألا تتصرف على هذا النحو الطائش. وعلاوة على ذلك، يجب على اليابان التخلي عن مساعيها الرامية إلى إيجاد ذريعة لها في إطلاق بلدي للصواريخ التسيارية وإجراء التجارب النووية لتستعيد بناء قوتها العسكرية وعودة ظهور نزعتها العسكرية. ويجب على اليابان أن تعتذر عن جرائمها الحالية ضد الإنسانية وتلك الجرائم التي ارتكبتها في الماضي ضد الشعوب الآسيوية والأمة الكورية.

**السيد كيم إن - شول** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، تتعلق كلمتي هذه بما قاله ممثل كوريا الشمالية، وهو ما يعرفه الجميع. ولا حاجة بنا للرد فيما يتعلق بالسيادة. وإلا فلماذا نحن جالسون هنا؟ إن ما أرمي إليه هو أن كوريا الشمالية، تبدو عازمة من خلال التكرار على دق إسفين في وحدة المجتمع الدولي المناهضة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب برنامجها النووي. وتحقيقا لذلك الهدف، ما تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تستغل جميع الفرص المتاحة لصك آذان العالم وإرغامه على إساءة فهم الحقائق. لكن وكما شهدنا في كل يوم هنا في هذه القاعة، فإن ذلك مسعى لا طائل منه. وهناك العديد من الوفود التي تعارض في حديثها ما تفعله كوريا الشمالية. وتلك هي الحقيقة التي تظل